



الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الزراعة (2026-2029)





الإستراتيجية المؤسسية

وزارة الزراعة

2029-2026



"لابد من الإسراع في تحديث القطاع العام، وصولاً إلى إدارة كفؤة وقادرة على تقديم الخدمات

النوعية للمواطنين بـعدالة ونزاهة. وهذا نهج يجب أن يلتزم به كل مسؤول وموظف"

عبد الله الثاني ابن الحسين

خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة العشرين

17/ تشرين الثاني/ 2024



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، حفظه الله ورعاه



حضرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ولي العهد المعظم، حفظه الله ورعاه



كلمة معالي الوزير

يسرنا اليوم ان نعلن عن إطلاق الإستراتيجية المؤسسية لوزارة الزراعة للأعوام 2026-2029. إذ أن هذه الوثيقة تتجاوز كونها إطار عمل تنفيذي؛ بل هي تجسيد عملي وطموح لرؤية التحديث الشامل للقطاع العام، والتي أطلقها سيدنا جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، وتأكيداً على الدور المحوري للقطاع الزراعي في المملكة.

وإننا ندرك تماماً أن الزراعة هي ركيزة أساسية للأمن الغذائي الوطني، ومكون أصيل للهوية الوطنية، ومحرك فاعل للتنمية المستدامة، وعليه، فإن هذا القطاع يستلزم منا جميعاً العمل الجاد للارتقاء به إلى المكانة التي تليق به ضمن منظومة الاقتصاد الوطني.

إن هدفنا الإستراتيجي يتركز على تحويل القطاع الزراعي ليصبح أكثر إنتاجية، ومرونة في مواجهة التحديات، وليكون بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي. و يبدأ تحقيق هذا التحول من تطوير بيئتنا الداخلية في الوزارة، حيث وضعنا في صميم أولوياتنا تطوير الحوكمة والخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات بشكل جذري، عبر تسريع عمليات الأتمتة والتحول الرقمي المتكامل. إن هذا الالتزام يضمن حصول المزارع والمستثمر على خدمات ذكية وميسرة، مما يجعل التعامل مع الوزارة محفزاً للإنتاج ومسهلاً للأعمال، وبذلك نؤسس لقطاع حكومي داعم وممكن.

ويعتمد نجاح هذه الإستراتيجية وتحقيق أهدافها الطموحة على كفاءة كوادر الوزارة والتزامهم، فهم قادة التغيير وسفراء التحديث في الميدان. نحن نؤمن إيماناً راسخاً بأن موظف الوزارة، بخبرته وتفانيه، هو المحور الأساسي الذي يحول الرؤى إلى إنجازات ملموسة. ولهذا، نلتزم بتعزيز ثقافة مؤسسية قوامها الشفافية التامة، والمساءلة الإيجابية الهادفة، والابتكار المستمر، والعمل الجماعي الفعّال، وسنستثمر في تطوير قدرات ومهارات كوادرنا ليصبحوا جزءاً محفزاً للإستثمار والنمو في هذا القطاع الحيوي.

كما نؤكد أن هذا التحديث الجوهرى لا يمكن أن يكتمل إلا بتعزيز الشراكات الحقيقية والتكاملية مع كافة الأطراف ذات العلاقة. فنحن نعتبر المزارع والقطاع الخاص الشريك الإستراتيجي الأول وقاطرة الإنتاج، وسنعزز علاقتنا مع المؤسسات البحثية والأكاديمية لنقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة، كما سنعمل مع المجتمعات المحلية والمنظمات الدولية لتعزيز التنمية الريفية المستدامة.

وفي الختام، نؤكد ان القطاع الزراعي تتبع من تكامل هذه الجهود وتماسك هذه الشراكات وتعاونها لتحقيق الأهداف الوطنية. وتمثل هذه الإستراتيجية التزام رسمي بالتحول إلى وزارة رائدة وفعالة، تخدم الوطن والمواطن بكفاءة عالية، وتساهم بفاعلية في بناء اقتصاد وطني قوي ومزدهر وقادر على النمو المستدام. حفظ الله المملكة الأردنية الهاشمية في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

وزير الزراعة

د. صائب عبد الحليم الخريسات

فهرس المحتويات

9	المقدمة
9	الزراعة في الأردن:
10	نبذة عن وزارة الزراعة.....
11	منهجية إعداد الإستراتيجية:
11	لجنة تحديث وتطوير استراتيجيات الوزارة:
11	مراحل إعداد الخطة الإستراتيجية
13	المرجعيات القانونية والتنظيمية
13	الفرضيات التي بنيت عليها الإستراتيجية.....
14	الاولويات والاهداف الوطنية والدولية التي تساهم الوزارة في تحقيقها
14	رؤية التحديث الاقتصادي :
17	الانجازات المتعلقة برؤية التحديث الاقتصادي لعام 2024 :
18	الاهداف العالمية للتنمية المستدامة (SDGs) :
18	تطوير القطاع العام والتحديث المؤسسي (تحسين الاداء الحكومي) :
19	الالتزامات والسياسات الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي:
20	الالتزامات والسياسات الوطنية المتعلقة بالتغير المناخي:
21	تحليل الواقع التنظيمي.....
21	تحليل الهيكل التنظيمي للوزارة.
24	تحليل الوضع الراهن للوزارة:
24	التحليل المؤسسي للخدمات والمهام
27	تحليل الموارد البشرية
27	اعداد الموظفين وفئاتهم
31	المؤهل العلمي
33	تحليل الموارد المالية للوزارة
35	الجندر وادماج المرأة.....
38	تحليل البيئة الداخلية والخارجية (SWOT ANALYSIS)
39	الشركاء وأصحاب المصلحة
40	التحديات
41	الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية والأهداف الإستراتيجية.....

41	الرؤية:
41	الرسالة:
41	القيم الجوهرية للوزارة:
41	الأهداف الإستراتيجية المؤسسية الرئيسية للوزارة:
44	تقاطع الإستراتيجية مع رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام:
46	البرامج والمبادرات
48	إدارة المخاطر
49	المخاطر المتعلقة بالأهداف الإستراتيجية
49	المخاطر البيئية والتقنية
50	المتابعة والتقييم
49	مصفوفة المؤشرات الأداء الرئيسية
52	الملاحق

الفريق الفني لإعداد الإستراتيجية

رئيساً	عطوفة الأمين العام المهندس محمد عيسى الحيارى
عضواً	مساعد الأمين العام للشؤون المالية والإدارية مراد مسند عبدالجليل المهيرات
عضواً	مساعد الأمين العام للمشاريع والتنمية الريفية د. خالد ارشيد صالح الحيصه
عضواً	مدير مديرية التخطيط الاستراتيجى د.أحمد محمد أحمد الفياض
عضواً	مساعد مدير مديرية الموارد البشرية والتطوير المؤسسي إياد رفيق موسى عفانه
عضواً	رئيس قسم التخطيط الإستراتيجى د. راشيل أحمد محمد دودين
عضواً	رئيس قسم التطوير المؤسسي م. علا فالح عبدالله الشبول
عضواً	مديرية التخطيط الإستراتيجى د. أحمد عبدالله قاسم سويدات
مقرر اللجنة	رئيس قسم المعلومات الادارية سامي محمد يوسف خلف

الزراعة في الأردن:

تبلغ مساحة المملكة الأردنية الهاشمية حوالي (89.318) مليون دونم ، ويسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط الجاف وشبه الجاف، حيث لا يتجاوز معدل سقوط الأمطار على 90 % من مساحة المملكة 150 ملم سنوياً، و تعتبر حوالي 6 % من مساحة الأردن أراضي جافة تتراوح نسبة هطول الأمطار فيها ما بين 200-300 ملم سنوياً في حين يتلقى حوالي 4 % (المرتفعات الشمالية الغربية) أمطاراً تزيد عن 300 ملم سنوياً والتي قد تصل في بعض مناطق المرتفعات الشمالية إلى نحو 600 ملم سنوياً، وتتصف هذه الأمطار بالتفاوت في كميات الهطول من منطقة لأخرى، وبتذبذبها كما وتوزيغاً بين سنة وأخرى من حيث الكمية والتوزيع ضمن الموسم الزراعي الواحد وهذا يؤدي في كثير من المواسم إلى تعرض المزارعين لخسائر اقتصادية ويزيد من مخاطر الإستثمار في القطاع الزراعي.

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي (5) مليون دونم، وقد بلغت مساحة الأراضي المزروعة منها حوالي (2.160) مليون دونم عام 2024 أي ما نسبته (2.42%) من إجمالي مساحة الأردن، حيث بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية في عام 2024 حوالي (942) ألف دونم والخضراوات (371) ألف دونم، والأشجار المثمرة (848) ألف دونم. بينما بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية في عام 2023 حوالي (846) ألف دونم والخضراوات (411) ألف دونم، والأشجار المثمرة (834) ألف دونم.

وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها قطاع الزراعة، فيُعد القطاع الزراعي من القطاعات المهمة في الاقتصاد الأردني، حيث تلعب الزراعة دوراً هاماً في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية كما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة الصناعات التحويلية وكذلك بالجهود الوطنية للمحافظة على البيئة الطبيعية واستمراريتها. ويواجه القطاع الزراعي في الأردن عدة تحديات أهمها تذبذب الأمطار وتوالي سنوات الجفاف أحياناً، قلة الأراضي الزراعية، وندرة الموارد المائية. وبالرغم من ذلك فإن هناك زيادة حقيقية للقيمة المضافة بالأسعار الثابتة لعام 2023 حيث بلغت حوالي (1975) مليون دينار وشكلت حوالي (5%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة. بينما بلغت القيمة المضافة لعام 2024 حوالي (2106) دينار وشكلت حوالي (5.2) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إن هذه النتائج تشير إلى أن القطاع الزراعي شهد زيادة حقيقية في القيمة المضافة بلغت حوالي (131) مليون دينار عام 2024 مقارنة بعام 2023 وهذا يجعل من القطاع الزراعي رافعة للاقتصاد الوطني ودافع للنمو ومصدر لجذب الإستثمار وتحقيق الأمن الغذائي بمقياس النمو، مما يحقق وفراً وأمناً غذائياً واجتماعياً والعديد من فرص العمل والتشغيل وإنتاج مصادر غذائية جديدة.

نبذة عن وزارة الزراعة

النشأة والتأسيس: يعود الإهتمام المؤسسي بالقطاع الزراعي في المملكة إلى بدايات تأسيس إمارة شرق الأردن، حيث صدرت التشريعات المنظمة للقطاع منذ تلك الحقبة. وقد شهدت التشكيلة الوزارية الخامسة (التي تشكلت في 17 تشرين الأول 1929) استحداث منصب وزير الزراعة لأول مرة، وتولى الحقيبة آنذاك معالي المرحوم نقولا غنما.

الإطار القانوني: تمارس وزارة الزراعة مهامها وصلاحياتها حالياً بموجب قانون الزراعة رقم (13) لسنة 2015 وتعديلاته، أما الجوانب الإدارية والهيكلية، فتخضع ل نظام تنظيم وإدارة وزارة الزراعة رقم (38) لسنة 2018 وتعديلاته، الصادر بمقتضى المادة (120) من الدستور الأردني.

➤ الإطار المؤسسي والتنظيمي:

تُعنى وزارة الزراعة بالقطاع الزراعي إضافة إلى عدة مؤسسات وهيئات حكومية مثل المركز الوطني للبحوث الزراعية، مؤسسة الإقراض الزراعي، المؤسسة التعاونية الأردنية، والجامعات الأردنية، والقطاع الخاص المتمثل في الإتحاد العام للمزارعين الأردنيين وجميع الجمعيات الزراعية والجهات التجارية والصناعية المعنية بالشأن الزراعي، إضافة إلى وزارات المياه والري، البيئة، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، ووزارة المالية ووزارة التربية والتعليم والتي تؤثر في القطاع بشكل غير مباشر.

منهجية إعداد الإستراتيجية:

لجنة تحديث وتطوير استراتيجيات الوزارة:

تم تشكيل لجنة تحديث وتطوير استراتيجيات الوزارة من قبل معالي وزير الزراعة وذلك ضمن إطار النهج التشاركي للعمل على مراجعة الإستراتيجيات الخاصة بالوزارة وإجراء التعديلات اللازمة بما يتوافق مع تحقيق الأهداف الإستراتيجية للوزارة.

مراحل إعداد الخطة الإستراتيجية

تقوم لجنة تحديث وتطوير استراتيجيات الوزارة، بتنفيذ سلسلة من الخطوات المنهجية لإعداد خطة استراتيجية شاملة ومتكاملة، تأخذ بعين الإعتبار الأولويات الوطنية والدولية، وتتسجم مع التوجهات المؤسسية لوزارة الزراعة الأردنية، وذلك على النحو التالي:

خطوات إعداد الخطة الإستراتيجية للوزارة

1. **تقييم الأداء السابق:** مراجعة وتحليل الاستراتيجية المؤسسية للأعوام (2023-2025) وتقارير الإنجاز المرتبطة بها، بهدف قياس مستوى التقدم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وتحديد المشاريع المنجزة والمتعثرة أو المتأخرة، واستخلاص الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لتعزيز فعالية التخطيط والتنفيذ خلال المرحلة المقبلة.
2. **مواءمة التوجهات الإستراتيجية مع الأهداف والرؤى الوطنية:** مواءمة التوجهات الإستراتيجية للوزارة مع التوجهات الوطنية والدولية، وبما ينسجم مع السياسات الحكومية العامة والإستراتيجيات القطاعية ذات العلاقة.
3. **مراجعة الأطر القانونية والتنظيمية:** مراجعة القوانين والأنظمة والتشريعات النافذة ذات الصلة بعمل الوزارة، بهدف ضمان اتساق الخطة مع الإطار القانوني والتنظيمي.
4. **إجراء مقابلات تشاركية وتحليل مخرجاتها:** إجراء مقابلات تشاركية مع أصحاب العلاقة الداخليين والخارجيين، وتحليل مخرجاتها لضمان شمولية الرؤى ودمج مختلف وجهات النظر في عملية التخطيط.
5. **تحديد أصحاب العلاقة والشركاء:** تحديد فئات المتعاملين والشركاء مع الوزارة وتحليل توقعاتهم واحتياجاتهم، لضمان توجيه المبادرات والمشاريع لتلبية هذه التطلعات.
6. **تحليل الوضع الراهن (SWOT):** إجراء تحليل SWOT الرباعي (نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص، التهديدات)، لتشخيص الوضع الراهن وبناء خطة تركز على الواقع المؤسسي.

7. صياغة الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية: صياغة الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية للوزارة، لتعكس طموحاتها المستقبلية ورسالتها المجتمعية ومبادئها المؤسسية.
8. تحديد الأهداف الإستراتيجية: تحديد الأهداف الإستراتيجية التي تمثل المحاور الرئيسية لعمل الوزارة خلال فترة الخطة.
9. مواءمة الخطة مع متطلبات التميز المؤسسي: مواءمة الخطة مع متطلبات جائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية، بما يدعم مفاهيم التميز المؤسسي والتحسين المستمر.
10. مناقشة الخطة والتوافق عليها: مناقشة الخطة الإستراتيجية مع القيادات العليا، والتوافق على الأهداف والمبادرات والمشاريع ذات الأولوية، بما يضمن الإلتزام والدعم المؤسسي.
11. تطوير مؤشرات قياس الأداء: تطوير بطاقات الأداء المتوازن (Balanced Scorecards) لقياس التقدم نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية عبر مؤشرات أداء واضحة.
12. مواءمة الموازنة مع الخطة: مواءمة الموازنة العامة للوزارة مع المشاريع والمبادرات الإستراتيجية الواردة في الخطة، والتوافق حول مدى توفر الدعم المالي اللازم للتنفيذ.
13. إعداد الخطط التنفيذية التفصيلية
إعداد الخطط التنفيذية، والتي تتضمن:
 - تحديد البرامج والمشاريع والأنشطة السنوية.
 - توزيع المسؤوليات التنفيذية.
 - تحديد الأطر الزمنية والأولويات.
 - تحديد الموارد المطلوبة (المالية، البشرية، التقنية).
 - تحديد المدخلات الإضافية ومصادر التمويل.
 - تحديد سنة الأساس والمستهدفات الكمية والنوعية.
14. تحديد وإدارة المخاطر الإستراتيجية: تحديد المخاطر الإستراتيجية وتطوير خطة لإدارة المخاطر، تتضمن آليات التعامل مع التحديات والحد من آثارها المحتملة على تنفيذ الخطة.
15. إعداد المسودة والتغذية الراجعة: إعداد مسودة الخطة الإستراتيجية وتعميمها للتغذية الراجعة، من خلال إشراك الشركاء والمتعاملين الخارجيين وجميع مديريات الوزارة، بهدف تحسين الخطة وضمان تبنيها بشكل شامل.
16. ورشة عمل نقاشية: تنفيذ ورشة عمل تتضمن دعوة الشركاء واصحاب العلاقة للإعلان عن الاستراتيجية ومراحل اعدادها .
17. الإعتماد والموافقة الرسمية من قبل اصحاب القرار: عرض الإستراتيجية بصورتها النهائية على اصحاب القرار للاعتماد والموافقة عليها .
18. نشر الإستراتيجية ومتابعة تنفيذها دورياً.

المرجعيات القانونية والتنظيمية

- قانون وزارة الزراعة رقم 13 لسنة 2013 وتعديلاته
- خارطة طريق تطوير القطاع العام.
- رؤية التحديث الاقتصادي 2022-2029
- الإلتزامات الدولية ذات الصلة (الأهداف العالمية للتنمية المستدامة (SDGs))
- السياسات الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي (الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021-2030)
- التغير المناخي (الإستراتيجية الوطنية للتغير المناخي 2022-2050)
- تحسين الأداء المؤسسي (تطوير القطاع العام والتحديث المؤسسي)
- النزاهة والشفافية (إستراتيجية هيئة النزاهة، قانون النزاهة)

الفرضيات التي بنيت عليها الإستراتيجية

الفرضيات الرئيسية التي بنيت عليها الإستراتيجية المؤسسية:

تم إعداد الإستراتيجية المؤسسية لوزارة الزراعة استناداً إلى مجموعة من الفرضيات الأساسية التي يُتوقع توفرها لضمان نجاح التنفيذ، وهي:

1. توفر الدعم والإلتزام من القيادة العليا لتبني الإستراتيجية وتوجيه الموارد اللازمة لتنفيذها.
2. استقرار البيئة التنظيمية والتشريعية دون تغييرات جوهرية قد تعيق التنفيذ.
3. جاهزية البنية التحتية التقنية والإدارية بشكل يضمن دعم العمليات والمبادرات الإستراتيجية.
4. توفر كفاءات بشرية مؤهلة ومدربة، مع وجود خطة مستدامة لبناء القدرات.
5. استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية على المستوى الوطني والإقليمي.
6. قابلية النظام الإداري في الوزارة للتطوير المؤسسي وتقبل التغيير.
7. توفر التمويل الكافي والمستدام لتنفيذ المشاريع والمبادرات الإستراتيجية.
8. تعاون وإلتزام أصحاب العلاقة من الجهات الحكومية والخاصة والمجتمع المدني في دعم تنفيذ الإستراتيجية.
9. توفر نظام مؤسسي فعال للمتابعة والتقييم يدعم مراقبة الأداء وتحقيق الأهداف.
10. توافر قواعد بيانات دقيقة ومتكاملة تدعم اتخاذ القرار المبني على الأدلة.

رؤية التحديث الاقتصادي :

تُعد رؤية الأردن للتحديث الاقتصادي إطاراً استراتيجياً وطنياً يهدف إلى دفع الاقتصاد الأردني نحو مسار نمو مستدام، يقوم على تنوع مصادر الدخل، وزيادة تنافسية القطاعات الحيوية، وتحسين جودة الحياة للمواطنين. وتتضمن الرؤية تعزيز الابتكار، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وتطوير الموارد البشرية، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، بالإضافة إلى التركيز على الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر.

تتوافق الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الزراعة الأردنية مع هذه الرؤية الوطنية من خلال وضع برامج ومبادرات تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي ليصبح أكثر ابتكاراً واستدامة وكفاءة، بما ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الوطني. فتطوير البنية التحتية الزراعية، وتعزيز قدرات المزارعين، خاصة الشباب، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية، ودمج التكنولوجيا الرقمية في العمليات الزراعية، كلها عناصر تدعم أهداف التحديث الاقتصادي في تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتنوع.

كما تعكس الاستراتيجية المؤسسية التزام الوزارة بدعم التنمية الريفية وخلق فرص عمل مستدامة، مما يساهم في تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق، ويعزز من تماسك النسيج الاجتماعي. كذلك، تركز الاستراتيجية على تحسين سلسلة القيمة الزراعية وتعزيز الصادرات الزراعية، الأمر الذي يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي، وهو ركيزة أساسية في رؤية التحديث الاقتصادي ذو العلاقة بجودة الحياة و نوعية الحياة

علاوة على ذلك، تواكب الوزارة توجهات رؤية التحديث الاقتصادي من خلال تبني ممارسات الحوكمة الرشيدة، وتحسين الأداء المؤسسي، وتفعيل دور القطاع الخاص والشراكات مع الجهات الوطنية والدولية، مما يزيد من كفاءة القطاع الزراعي ويعزز مكانته في الاقتصاد الوطني.

بالتالي، فإن الاستراتيجية المؤسسية لوزارة الزراعة ليست فقط خطة تنفيذية للوزارة، بل هي أيضاً أداة فاعلة لتحقيق أهداف الرؤية الوطنية الشاملة للتحديث الاقتصادي، مما يضمن تضافر الجهود الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الأردني وهذا ما تتضمنه الاستراتيجية من ربط مع رؤية التحديث الاقتصادي من خلال المبادرات:

الاهداف الاستراتيجية

الاهداف الاستراتيجية									
1 تطوير بيئة الأعمال في القطاع الزراعي							1		
2 تطوير الانتاج الزراعي وتعزيز الاستدامة ومواجهة اثار التغير المناخي							2		
3 تحسين جودة الحياة الريفية وتعزيز الأمن الغذائي							3		
4 تعزيز الاستثمار والبنية المعرفية واستخدام التكنولوجيا الحديثة							4		
5 تطوير فرص الصناعات الغذائية والتسويق الزراعي وتعزيز تنافسية الصادرات الزراعية							5		
6 المحافظة على التنوع الحيوي وتطوير النظم الايكولوجية							6		
#	الهدف الاستراتيجي	#	المبادرة	#	اسم المشروع	الفترة الزمنية	الكلفة التقديرية		
1	تطوير بيئة الأعمال في القطاع الزراعي	1	تطوير الممارسات والخدمات المساندة	1	انشاء نظام متابعة و تقييم	2026-	200000		
					2028				
		2	تطوير حلول تمويل وتأمين مبتكرة لدعم	2	2027	الإدارة المتكاملة لمكافحة الذباب المنزلي	2026-	175000 سنوي	
						2029			
		3	تأسيس منظومة الجمعيات التعاونية والإتحادات الزراعية	3	2028	انشاء معهد التنمية التعاوني	مستمر الى	100000 سنوي	
						2028			
						4	انشاء صندوق التنمية التعاوني	مستمر الى	1100000 سنوي
						2028			
4	تعديل التعليمات التنظيمية والسياسات ذات الصلة بالثروة النباتية والثروة	4	2027-2028						
2	تطوير الانتاج الزراعي وتعزيز الاستدامة والقدرة على تحمل التغير المناخي	5	تعزيز تقنيات حصاد مياه الأمطار وإدارة الموارد المائية	5	استخدام تقنيات حصاد مياه الأمطار في الزراعة، وإعادة تأهيل مراعي البادية	مستمر الى	1500000 سنوي		
					2029				
		6	تشجيع التحديث والابتكار في قطاع الزراعة والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة	6	2028	توسيع نطاق الحصاد المستدام لمياه الأمطار على مستوى المزرعة	2026-	4500000 سنوي	
						2029			
7	تأسيس مركز للتلقيح الاصطناعي و تحميد السائل المنوي في المحترات الصغيره	7	2028	مركز إكثار الأعداء الحبوبية الزراعية	2026-	555000			
				2028					
8		8	2028			1030000			

2300000 سنوي	2026-2029	<u>تعزيز استخدام التكنولوجيا الموفرة للمياه في قطاع الزراعة (الأقراص)</u>	9				
600000	2027-2029	إنشاء شركة اقتصاد تشاركي اومنصة لتنظيم العمالة وتقديم الخدمات الزراعية المتكاملة <u>سيبدأ عام 2027</u>	A	دعم شراكات مع القطاع الخاص لتنظيم العمالة وتقديم الخدمات الزراعية المتكاملة	تحسين جودة الحياة الريفية	3	
60000 سنوي	2026-2029	<u>إصدار تقرير سنوي شامل عن حالة الامن الغذائي في الاردن</u>	10	رصد البيانات الشاملة للأمن الغذائي			
-	2026-2029	<u>إنشاء اتحاد نوعي للحد من الفاقد والمهدر من الغذاء</u>	11	توفير مسرعات وحاضنات الطعام المحسن تحت اشراف وزارة الزراعة			
				10			تعزيز المخزون الاستراتيجي من الحبوب (وزارة الصناعة)
50000 سنوي	2026-2029	<u>دعم أبحاث الأمن الغذائي بالشراكة مع الجامعات</u>	12	ماسسة ابحاث الامن الغذائي وتعزيز التشاركية مع الجامعات والجهات البحثية			
350000 سنوي	مستمر لعام 2028	تنمية و تحفيز الصناعات الغذائية الزراعية لاكثر من ثلاثين مصنع بواقع ثمانية مصانع سنويا	13	دعم مشاريع الاستثمار والتقنيات الزراعية والبحث والتطوير في مجال الصناعات الغذائية	تعزيز الاستثمار والبنية المعرفية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في قطاع الزراعة وتعزيز تنافسية الصادرات الزراعية	4	
4700000	مستمر لعام 2026	إنشاء مخزن تبريد للحمضيات	14				
400000	مستمر لعام 2028	انشاء نظام رقمي لتتبع المنتجات الزراعية والغذائية	15	تطوير الترويج والتسويق الزراعي و البنية التحتية وسلاسل الامداد			
1000000 سنوي	2026-2029	<u>الترقيم الإلكتروني للثروة الحيوانية (ضأن، ماعز، أبقار، إبل وخيول)</u>	16				
2000000 سنوي	مستمر لعام 2029	تحسين مهارات التوظيف داخل المزرعة وخارجها من خلال أنشطة التدريب على المهن المطابقة للوظائف	17	تطوير خدمات التعليم والتدريب المهني الزراعي			
				13	تطوير فرص الصناعات والغذائية والتسويق الزراعي والصادرات	5	

100000 سنوي	2026-2028	مدارس حقلية حول ممارسات الزراعة الذكية مناخيا عدد (50)	18			
150000 سنوي	2026-2028	تنفيذ أنظمة تدريب افتراضية حول القطاع الزراعي	19			
250000	2026-2028	منصة الإرشاد التفاعلية	20			
1000000 سنوي	مستمر لعام 2029	إنتاج ثلاثة ملايين غرسة حرجية ورعية	21	15	المحافظة على التنوع الحيوي وتطوير النظم الأيكولوجية	6
1170000 سنوي	مستمر لعام 2033	زراعة 10 مليون شجرة خلال 10 سنوات	22			

الإنجازات المتعلقة برؤية التحديث الاقتصادي لعام 2024 :

قطاع الزراعة والأمن الغذائي أبرز الإنجازات بالأرقام



الاهداف العالمية للتنمية المستدامة (SDGS) :

تلتزم وزارة الزراعة الأردنية بتحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة (SDGs) التي أقرتها الأمم المتحدة في 2015، والتي تشكل خارطة طريق عالمية لتحقيق التنمية المتوازنة والشاملة بحلول عام 2030. وتعتبر هذه الأهداف إطاراً رئيسياً لتوجيه السياسات والبرامج في الوزارة، خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي، الاستدامة البيئية، وتعزيز القدرات المؤسسية.

تدعم الوزارة هذا الهدف الخاص بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة من خلال تطوير السياسات الزراعية والاستراتيجيات التي تركز على زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين جودة المحاصيل، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية. تعمل وحدات التخطيط والبحث والتطوير في الوزارة على تصميم برامج دعم المزارعين، وتعزيز البنية التحتية الزراعية الحديثة، وتوفير خدمات إرشادية وتقنية مستدامة. وكذلك الهدف الخاص بضمان توافر المياه وإدارتها المستدامة والنظيفة للجميع حيث تعتمد الوزارة منظومات متقدمة لإدارة الموارد المائية، بهدف رفع كفاءة استخدام المياه وتقليل الهدر. كما تدمج الوزارة مبادرات قيادة الأعمال الزراعية المستدامة في المحافظات، بالتعاون مع المديرية الفنية المنتشرة ميدانياً. وتعمل الوزارة على تعزيز ممارسات الزراعة النظيفة وتقنيات الحد من الفاقد عبر إدارات الإنتاج الزراعي والمراقبة النوعية، مع تبني نظم الحوكمة التي تضمن الشفافية والكفاءة في استهلاك الموارد وتوزيعها. يشكل الالتزام بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة محركاً رئيسياً لصياغة السياسات والبرامج الزراعية، حيث تستخدم الوزارة هذه الأهداف كمعايير لقياس الأداء وضمان تحقيق نتائج ملموسة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما يسهم هذا الالتزام في تعزيز التمويل الدولي والتعاون التقني، ودعم الابتكار الزراعي، بما يخدم رؤية الأردن 2033 في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام.

تطوير القطاع العام والتحديث المؤسسي (تحسين الاداء الحكومي) :

تتكامل جهود وزارة الزراعة مع خطط الحكومة الأردنية لتطوير القطاع العام، حيث تعزز الاستراتيجية المؤسسية مبادئ الحوكمة الرشيدة، الشفافية، والمسؤولية، مما ينعكس على الأداء المؤسسي الفعال والمستدام. كما تسعى الوزارة إلى تحديث بنيتها التنظيمية والتقنية لدعم تنفيذ الأهداف الدولية، من خلال تعزيز القدرات البشرية المؤهلة عبر التدريب المستمر والتطوير المهني. وتحديث نظم المعلومات الزراعية وربطها بشبكات البيانات الوطنية لتحقيق رقابة وتحليل دقيقين. بالإضافة الى بناء شراكات استراتيجية مع القطاعات الحكومية، الخاصة، والمجتمع المدني لتحقيق تنمية زراعية مستدامة.

يشكل تحسين الأداء المؤسسي جوهر جهود وزارة الزراعة في تطوير العمل الحكومي، حيث ترتبط كفاءة الوزارة وفعاليتها في تقديم خدماتها الزراعية بشكل مباشر بقدرتها على تنفيذ السياسات الوطنية التي تهدف إلى تحديث القطاع العام وتعزيز جودة الخدمات. تستند الوزارة في خططها إلى توجهات خطة تطوير القطاع العام الأردني التي تركز على تعزيز الحوكمة، الشفافية، والمساءلة، بالإضافة إلى استراتيجية التحول الرقمي التي تهدف إلى دمج التكنولوجيا الرقمية لتحسين جودة وكفاءة الخدمات المقدمة للمزارعين والمواطنين. وتلتزم الوزارة بتحديث هيكلها التنظيمي لتقليل التداخل بين الوظائف وتعزيز القدرات الفنية والتخصصية، إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية شاملة لتطوير مهارات موظفيها الفنية والإدارية بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية. كما تقوم الوزارة بتطوير أنظمة تقنية متقدمة لإدارة البيانات الزراعية، وتسهيل العمليات الإدارية، وتقديم خدمات إلكترونية متكاملة، مع تبني مبادئ الحوكمة الرشيدة التي تعزز الشفافية في جميع مستويات العمليات والموازنات والقرارات. وتؤكد الوزارة على أهمية تعزيز ثقافة الابتكار والتحسين المستمر لضمان استجابة فعالة ومستدامة للتحديات الزراعية والتنموية، بما يضمن تحقيق رؤيتها في الريادة بخدمات زراعية مبتكرة ومستدامة تعزز الأمن الغذائي وتنمي الاقتصاد الوطني.

الالتزامات والسياسات الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي:

تعد الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2021-2030 إطارًا وطنيًا رسميًا ومعلنًا من قبل الحكومة الأردنية، حيث تم إطلاقها في عام 2021 تحت رعاية رئاسة الوزراء، تنفيذًا لتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم بإعلان عام 2021 عامًا للأمن الغذائي. وتهدف الاستراتيجية إلى تعزيز الأمن الغذائي من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي، وتحسين جودة الغذاء، وتنمية سلاسل القيمة الزراعية، مع التركيز على الاستدامة والابتكار في القطاع الزراعي.

حيث تم إعدادها بالتعاون بين وزارة الزراعة والجهات الحكومية ذات العلاقة والشركاء، إضافة إلى دعم من منظمات دولية مثل برنامج الأغذية العالمي (WFP) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) وتشكل الاستراتيجية إطارًا لتنسيق الجهود الوطنية لتعزيز توافر الغذاء وسلامته، وتحسين القدرات الإنتاجية الزراعية، خاصةً في ظل التحديات المناخية والموارد المحدودة.

وتلتزم الوزارة بتنفيذ محاور استراتيجية الامن الغذائي من خلال تطوير الكوادر الفنية والإدارية لتعزيز قدرات التخطيط والمتابعة. بالإضافة الى تبني تقنيات حديثة لجمع البيانات وتحليلها لدعم صنع القرار الخاص بالامور الزراعية وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات البحثية لتطبيق حلول مبتكرة تدعم الأمن الغذائي. وتعمل ايضا على دعم المزارعين وتمكينهم، لا سيما الشباب والنساء، لتوفير بيئة إنتاجية مستدامة وتحسين نوعية الحياة بالإضافة الى تحسين البنية التحتية الإدارية والفنية على مستوى المديرية المنتشرة في المحافظات لضمان وصول الخدمات الزراعية بكفاءة.

الالتزامات والسياسات الوطنية المتعلقة بالتغير المناخي:

تتوافق استراتيجية وزارة الزراعة الأردنية مع الاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي 2022-2050، التي اعتمدها مجلس الوزراء الأردني، والتي تهدف إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 31% بحلول عام 2030، وتعزيز قدرة المملكة على التكيف مع التغيرات المناخية.

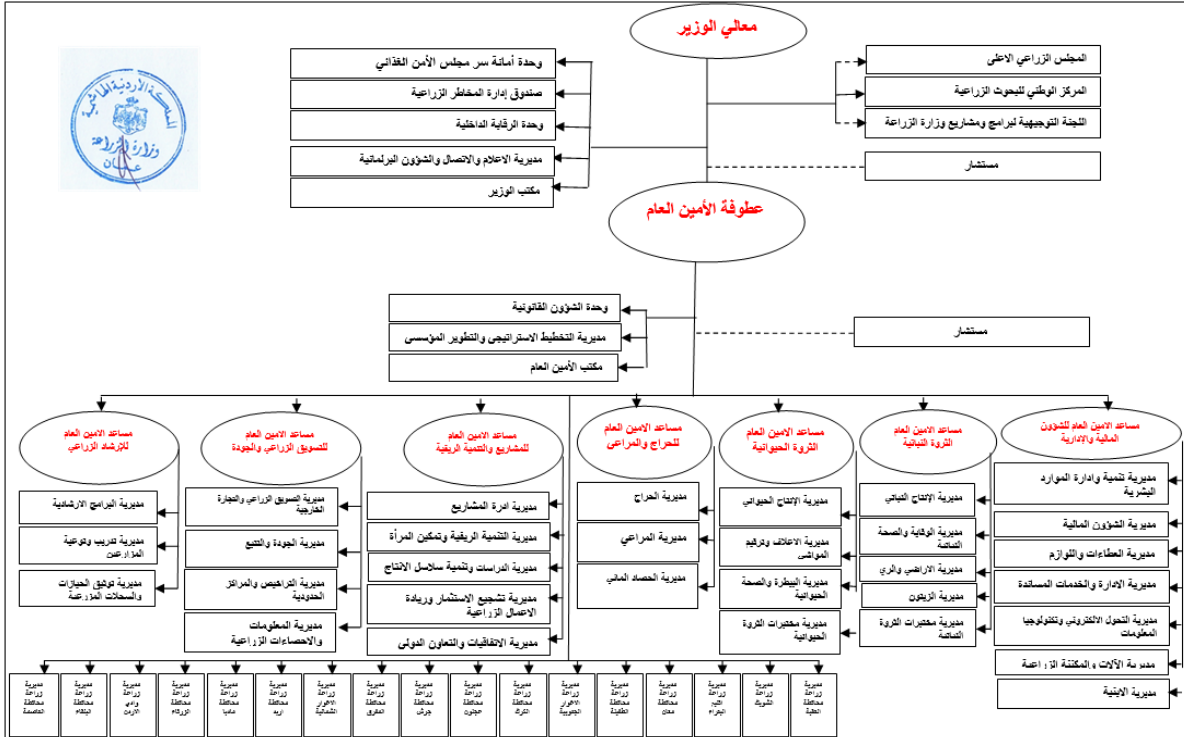
تسعى الوزارة إلى المساهمة الفاعلة من خلال تنفيذ برامج ومبادرات تستهدف تعزيز قدرة القطاع الزراعي على التكيف مع التغير المناخي عبر تبني تقنيات زراعية مقاومة للجفاف، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتقنيات الري الحديثة. وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية من خلال تبني الابتكار والتقنيات الرقمية التي تقلل من استهلاك المياه والأسمدة، وتقليل الانبعاثات الزراعية. بالإضافة إلى زيادة الإنتاجية الزراعية المستدامة عبر دعم المزارعين وتمكين الشباب من تبني ممارسات زراعية مستدامة.

وحيث ان الوزارة تضع البرامج والمبادرات كركيزة أساسية في البناء الاستراتيجي ، حيث تجسد التوجهات والرؤى المؤسسية في صورة خطط تنفيذية قابلة للقياس والتقييم. وتكمن أهمية تضمين هذه البرامج والمبادرات ضمن الاستراتيجية المؤسسية في تعزيز الاتساق بين الأهداف بعيدة المدى والأنشطة التشغيلية، بما يضمن توجيه الموارد بكفاءة نحو تحقيق نتائج ذات أثر ملموس على القطاع الزراعي. فأن الوزارة حددت اولوية متعلقة بالتغير المناخي.

تحليل الواقع التنظيمي

تحليل الهيكل التنظيمي للوزارة.

يتكون الهيكل التنظيمي لوزارة الزراعة الحالي من:



1. المديریات المرتبطة بمعالي الوزير وعددها (9) مديريات.
2. يرتبط مع عطوفة الأمين العام (7) قطاعات، والمديريات المرتبطة بعطوفة الأمين العام بشكل مباشر وعددها (4) مديريات مركزية، ومديريات زراعة المحافظات.
3. القطاع الاداري والمالي: ويرتبط به (7) مديريات.
4. قطاع الثروة النباتية: ويرتبط به (5) مديريات.
5. قطاع الثروة الحيوانية: ويرتبط به (4) مديريات.
6. قطاع الحراج والمراعي: ويرتبط به (3) مديريات.
7. قطاع المشاريع: ويرتبط به (5) مديريات.
8. قطاع التسويق الزراعي: ويرتبط به (4) مديريات.
9. قطاع الارشاد الزراعي: ويرتبط به (3) مديريات.
10. مديريات زراعة المحافظات وعددها (17) مديرية، ويرتبط بكل مديرية زرة محافظة عدد من مديريات زراعة الألوية وابعامالي (32) مديرية زراعة لواء.

وبالرغم من أن الهيكل التنظيمي الحالي لوزارة الزراعة يغطي بالمجمل كافة المهام المناطة بالوزارة والتي ذكرت سابقاً، إلا أنه يعاني من التشعب والتضخم والإزدواجية والتكرار في بعض المهام وتشتت في بعض المهام المتشابهة والمتكاملة إضافه إلى وجود العديد من التشوهات ونقاط الضعف في بناء الهيكل التنظيمي والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:-

- تضخم الهيكل التنظيمي وكثرة الوحدات التنظيمية فيه: حيث يتكون الهيكل التنظيمي من (44) مديرية مركزية و(49) مديرية زراعة محافظة ولواء وما يزيد عن (102) قسم .
- المبالغه في عدد مساعدي الأمين العام : حيث يوجد (7) مساعدين للأمين العام، بعضهم يتبعه مديرتان أو ثلاثة.
- اتساع نطاق اشراف الأمين العام : حيث يرتبط بالأمين العام بشكل مباشر (4) مديريات و(7) مساعدين اضافه إلى عدد كبير من المستشارين.
- وجود وحدات تنظيمية تعمل على تنفيذ مهام متشابهه او متكامله لكنها مبعثرة في الهيكل التنظيمي وتختلف في جهه ارتباطها مثل اقسام للدراسات بالرغم من وجود مديرية التخطيط الإستراتيجي والتطوير المؤسسي ومديرية الدراسات وتنمية سلاسل الانتاج ومديرية الجودة والتتبع.
- تسميه مكتب الوزير ومكتب الأمين العام باسم " مديرية " وإظهارهما على الهيكل التنظيمي.
- إظهار بعض اللجان وسكرتاريا اللجان على انها احد مكونات الهيكل التنظيمي بالرغم من انها ليست وحدات تنظيمية ذات كيان منفصل مثل " لجنة التخطيط، سكرتاريا اللجان، واللجنة التوجيهية للبرامج والمشاريع.
- اختلاف نمط الوحدات التنظيمية ضمن المستوى الاداري الواحد فنجد مثلاً ربط مديريات بشكل مباشر بالأمين العام بالرغم من وجود المساعدين (مثل مديرية التخطيط الإستراتيجي والتطوير المؤسسي).
- الزيادة الكبيرة في نطاق اشراف بعض مساعدي الأمين وصغره عند البعض الاخر (فمثلاً نطاق اشراف مساعد الأمين العام للشؤون الادارية والمالية (7) مديريات بينما نطاق اشراف مساعد الأمين العام للإرشاد 3 مديريات، ومساعد الأمين العام للحراج والمراعي 3 مديريات) وهذا يخلق تفاوت ملحوظ في حجم العمل والمسؤوليات المناطة بنفس المستوى الاداري.
- التكرار في تنفيذ بعض المهام مثل وجود قسم للدراسات والمعلومات الزراعية في مديريات الزراعة بالرغم من وجود مديريةية المعلومات والاحصاءات الزراعية تتبع مساعد الأمين العام للتسويق والمعلومات الزراعية.

المؤسسات التي يترأس معالي الوزير مجلس إدارتها

يتولى معالي وزير الزراعة رئاسة مجالس إدارة المؤسسات الوطنية التالية، والتي تعمل بتكاملية مع أهداف الوزارة:

- المركز الوطني للبحوث الزراعية.
- مؤسسة الإقراض الزراعي
- المؤسسة التعاونية الأردنية.

المجالس التي يترأس معالي الوزير مجلس إدارتها

تقوم العديد من المجالس المتخصصة برسم السياسة الزراعية على مستوى المملكة وهذه المجالس:

- **المجلس الزراعي الاعلى** الذي يرأسه دولة رئيس الوزراء بمهام تحديد اهداف التنمية الزراعية وقرار السياسات الزراعية والتنسيق بين الوزارات والمؤسسات الحكومية فيما يتعلق بالبرامج الزراعية، وبالرغم من اهمية الدور المناط بالمجلس الا انه ليس له اجتماعات منتظمة لمواجهة التحديات الجسيمة التي تواجه القطاع.
- **مجلس الشراكة بين القطاعين العام والخاص في القطاع الزراعي** الذي انطلق في العام 2010 بهدف زيادة الإستثمار في الخدمات العامة في قطاع الزراعة الا ان المجلس لا يزال بدون استراتيجية وبرنامج واضحة لعمله.
- **المجلس الأعلى للأمن الغذائي**: أقرّ مجلس الوزراء الأردني نظام المجلس الأعلى للأمن الغذائي (2023-2025)، برئاسة رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء والجهات المعنية، بهدف حوكمة القطاع، تحقيق الاستدامة، وتوفير المخزون الاستراتيجي. يعد المجلس هيئة تنفيذية عليا لإقرار السياسات والخطط الإستراتيجية (خاصة بقطاعات الزراعة، الصناعة، المياه، الصحة) لمواجهة أزمات الغذاء والتغير المناخي.

التحليل المؤسسي للخدمات والمهام

✓ الخدمات والمهام التي تقوم بها وزارة الزراعة:

تعمل وزارة الزراعة بموجب قانون الزراعة رقم (13) لسنة 2015، والذي الغى بموجبه قانون الزراعة رقم (20) لسنة 1973، ويتضمن هذا القانون مجموعة كبيرة من المهام المناطة بالوزارة إضافة إلى العديد من الاجراءات والجوانب الفنية المتعلقة بالزراعة بمختلف مجالاتها يضاف إلى ذلك مجموعة من القوانين والانظمة والتعليمات التي تم خلالها تفصيل بعض المهام والاجراءات التنفيذية والتي تناط مهمة تنفيذها بوزارة الزراعة، اما فيما يتعلق بالامور الادارية والتنظيمية للوزارة فقد حددها نظام التنظيم الاداري لوزارة الزراعة رقم (38) لسنة 2018.

تتولى وزارة الزراعة مسؤولية تنظيم وتنمية القطاع الزراعي ، حيث يشير قانون الزراعة لمجموعة من الأهداف والمهام التي تعمل الوزارة على تحقيقها والتي يمكن اجمالها فيما يلي :-

- زيادة إنتاج الغذاء والمنتجات الزراعية.
- ديمومة استخدام الموارد الطبيعية الزراعة دون الإضرار بالبيئة.
- تهيئة المناخ المناسب للاستثمار في القطاع الزراعي.
- زيادة دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم، وتنمية الريف ورفع قدرته الانتاجية
- توفير الحماية الصحية للثروة الحيوانية والنباتية والمشاركة الفاعلة في المنظمات الدولية والاقليمية المتخصصة وعقد الاتفاقيات الدولية.
- تعزيز الفرص الاقتصادية للمنتجين الزراعيين ومتابعة الفرص التجارية المحلية والدولية.
- مراقبة تطورات السوق ووضع التشريعات اللازمة لتنظيم العملية التسويقية.
- تحسين كفاءة استخدام مياه الري على مستوى المزرعة.
- مكافحة الآفات والابوة الحيوانية والنباتية.
- تحصين الحيوانات ضد الامراض الوبائية.
- القيام بالبحث العلمي الزراعي التطبيقي والارشاد الزراعي.
- إجراء التحاليل المخبرية في المجالات المتعلقة بالانتاج الزراعي.
- مكافحة التصحر وحماية التنوع الحيوي.
- اقامة المشاريع الزراعية التتموية وادارتها.
- توفير المعلومات والبيانات الإحصائية الزراعية.
- تأجير الآليات والمعدات الزراعية.
- توفير البيانات والعلوم المتعلقة بتسويق المنتجات الزراعية وأسعارها وفرص تسويقها داخلياً وخارجياً.

- تشجيع العمل التعاوني الزراعي والجمعيات التعاونية الزراعية بشكل جدي وفعال
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكد من مطابقة المنتجات الزراعية للشروط الصحية والفنية.
 - إصدار رخص الاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية.
 - إعداد وتطبيق تدابير الصحة النباتية والحيوانية وتزويد الجهات المعنية بها.
 - ترخيص معاصر الزيتون والرقابة عليها.
 - ترخيص إنتاج الأدوية البيطرية ومنظمات نمو الحيوان.
 - ترخيص مسالخ المواشي والدواجن.
 - ترخيص الجمعيات الزراعية المتخصصة غير التعاونية.
 - ترخيص أسواق الجملة المركزية او الفرعية ومراكز التصنيف والتعبئة والتخزين والتبريد خارج حدود البلديات.
 - تنظيم إدارة الحراج الحكومي والاراضي الحرجية ووسائل تطويرها وتنميتها وحمايتها.
 - تنظيم إجراءات وعمليات تحسين أراضي المراعي وتطويرها والمحافظة عليها.
 - تنظيم اقامة مزارع تربية الدواجن وحيارة المواشي وتربية الاسماك والبرمائيات والنحل وتنظيم اجراءات حماية الطيور والحيوانات البرية وصيدها والاتجار بها.
- أما المهام والاجراءات الواردة في القوانين والانظمة والتعليمات الاخرى فهي تقع تحت مظلة المهام والأهداف الواردة اعلاه.

✓ رقمنة الخدمات:

وفيما يتعلق بخدمات التحول الإلكتروني، فقد بدأت الوزارة عام 2022 بأتمتة (20) خدمة بنسبة (11.76%) من إجمالي الخدمات، ليرتفع العدد إلى (63) خدمة جديدة في عام 2023 بنسبة (48.8%)، ثم اطلاق (5) خدمات جديدة في عام 2024 ليصبح العدد (88) خدمة بنسبة (51.76%). ومع نهاية عام 2025 جاري العمل على أتمتة بقية الخدمات وعددها (85) خدمة للوصول إلى عدد خدمات إلكترونية يقارب (173) خدمة، ما يمثل نقلة نوعية في مسار التحول الرقمي داخل القطاع الزراعي. ويتضمن الملحق (1) الخدمات الإلكترونية.

- استكمال رقمنة الخدمات الإلكترونية
- عمل تطوير وتحسين لمنصة تسجيل الحيازات الزراعية
- تطوير نظام التقييم الإلكتروني
- تنفيذ خطة وتطبيق الإطار الوطني الأردني للأمن السيبراني
- اعداد وثيقة عطاء لمشروع التتبع الغذائي مع مديرية الجودة والتتبع
- تنفيذ مشروع باستخدام الذكاء الاصطناعي

✓ المهام والعمليات الرئيسية:

في إطار سعي وزارة الزراعة إلى النهوض بالقطاع الزراعي وتعزيز كفاءته، تواصل الوزارة تطوير عملياتها وخدماتها بما يضمن سهولة الوصول إليها من قبل المستفيدين في مختلف محافظات

المملكة. وتقوم الوزارة سنوياً بنشر العمليات والخدمات الرئيسية التي تقدمها، بما يتيح لطالبي الخدمة من مختلف القطاعات (النباتي، الحيواني، الحراج، المراعي، الإرشاد الزراعي، التسويق، والمعلومات) التعرف على آليات الحصول على الدعم والخدمات اللوجستية المتاحة.

وقد بلغ إجمالي عدد العمليات المنفذة في الوزارة خلال عام 2025 نحو (757) عملية، من بينها (261) عملية رئيسية، محققة نسبة إنتاجية وصلت إلى (7.99%) مقارنة مع (5.99%) في عام 2024، دون تسجيل أي أخطاء في التنفيذ. ويُعزى ذلك إلى السياسات التي تتبناها الوزارة في الإلتزام بالإجراءات والتحول نحو الخدمات الإلكترونية، إضافة إلى تقليص الوقت اللازم لإنجاز العمليات بنسبة (20%)، الأمر الذي انعكس إيجاباً على تقليل الجهد والوقت المبذول من قبل المراجعين وطلبي الخدمة.

أما على صعيد الخدمات، فقد قدمت وزارة الزراعة في عام 2025 ما مجموعه (196) خدمة تغطي مختلف قطاعاتها (الثروة النباتية، الثروة الحيوانية، الحراج، المراعي، المشاريع والتنمية الريفية، التسويق الزراعي والجودة، والإرشاد الزراعي). وقد جرى اعتماد (161) بطاقة خدماتية بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الرقمي، إلى جانب جهود الوزارة في أتمتة الخدمات بهدف التسهيل على المستفيدين وتقليص الوقت والجهد.

وفيما يتعلق بخدمات التحول الإلكتروني، فقد بدأت الوزارة عام 2022 بأتمتة (3) خدمات فقط بنسبة (3%) من إجمالي الخدمات، ليرتفع العدد إلى (63) خدمة في عام 2023 بنسبة (47%)، ثم (75) خدمة في عام 2024 بنسبة (52%). ومع نهاية عام 2025، ارتفع إجمالي عدد الخدمات الإلكترونية إلى (173) خدمة، ما يمثل نقلة نوعية في مسار التحول الرقمي داخل القطاع الزراعي.

✓ إدارة الشكاوى والاقتراحات في الوزارة :

في إطار سعي وزارة الزراعة إلى ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية، تم تطوير نظام متكامل لإدارة الشكاوى والاقتراحات، يهدف إلى تمكين متلقي الخدمة من إيصال ملاحظاتهم ومطالبهم بطرق مؤسسية وآمنة. ويشكل هذا النظام أداة فعّالة لمتابعة الشكاوى وحلها ضمن مدد زمنية محددة، وضمان الاستجابة العادلة والمنصفة.

كما تسعى الوزارة من خلال إدارة الاقتراحات إلى إشراك المستفيدين في عملية تحسين الأداء المؤسسي، ورفع مستوى الخدمات الزراعية في مختلف القطاعات. ويأتي ذلك انسجاماً مع التوجهات الوطنية نحو التحول الرقمي وتطوير قنوات الاتصال مع المواطنين، بما يعزز الثقة بين الوزارة والجمهور ويضمن استدامة عملية التطوير والتحسين المستمر. ويتضمن الملحق رقم (3) إدارة الشكاوى والاقتراحات في وزارة الزراعة.

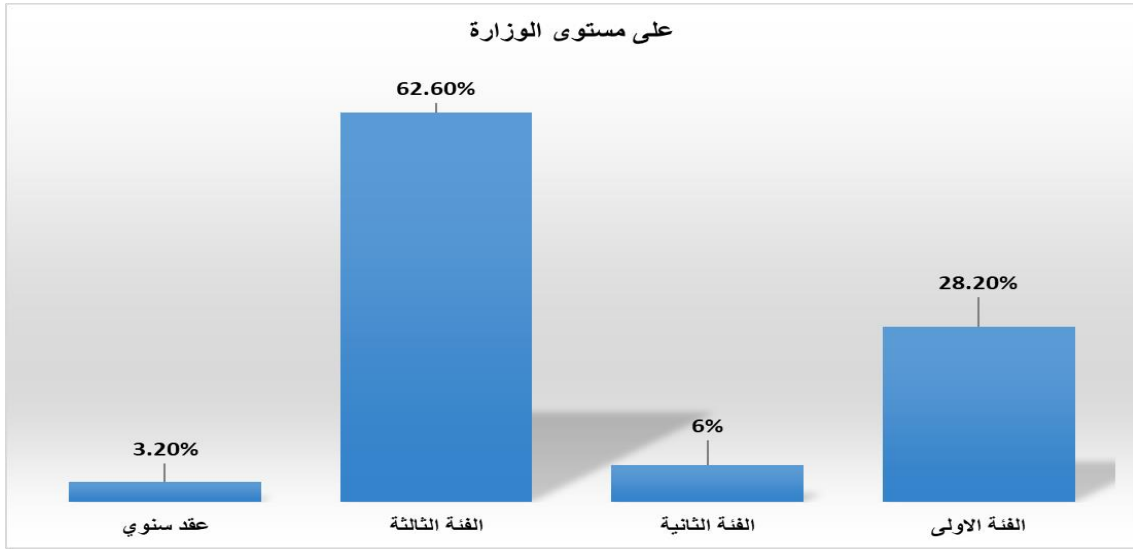
اعداد الموظفين وفئاتهم

يبلغ عدد موظفي الوزارة الكلي مع الاخذ بعين الاعتبار انهم ليس من ضمنهم (الاحداثات أو الالغاءات على جدول التشكيلات) (5401) موظف موزعين على المديريات المنتشرة في جميع أرجاء المملكة، حيث يوجد مديريات فنية (مركزية) ترتبط بمركز الوزارة وتقع خارج المبنى الرئيسي، وبالنظر إلى تخصصية العمل في مركز الوزارة والتي من المفترض انها المعنية برسم السياسات ووضع الخطط والبرامج واعتماد الاجراءات وتنفيذ الدراسات المختلفة في القطاع الزراعي فان هذا التوزيع الذي يعكس هيمنة الوظائف المساندة والثانوية على الوظائف الفنية والتخصصية والذي لا يعتبر ملائماً لتنفيذ المهام التي وجدت من اجلها الوزارة بكفاءة وفاعلية اما فيما يتعلق بالمحافظات والعمل الميداني فان وجود النسبة الاكبر لموظفي الفئة الثانية والثالثة (64%) يمكن تبريره بطبيعة المهام التنفيذية من مديريات المحافظات وعليه فانه لا بد من التركيز على الكوادر المؤهلة والتي تحمل درجة البكالوريوس على الاقل في الوزارة لتتناسب مع طبيعة المهام وان يكون التعيين على الفئات الاخرى متركز في المحافظات والمهام التنفيذية الميدانية.

جدول (1) اعداد الموظفين مقسمين حسب الفئات لعام 2025

الفئة	الوزارة		المركز		محافظات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الفئة الاولى	1387	28.2%	217	59.6%	1170	25.7%
الفئة الثانية	295	6%	40	11%	255	5.6%
الفئة الثالثة	3074	62.6%	91	25%	2983	65.6%
عقد سنوي	156	3.2%	16	4.4%	140	3.1%
المجموع	4912	100.00%	364	100.00%	4548	100.00%

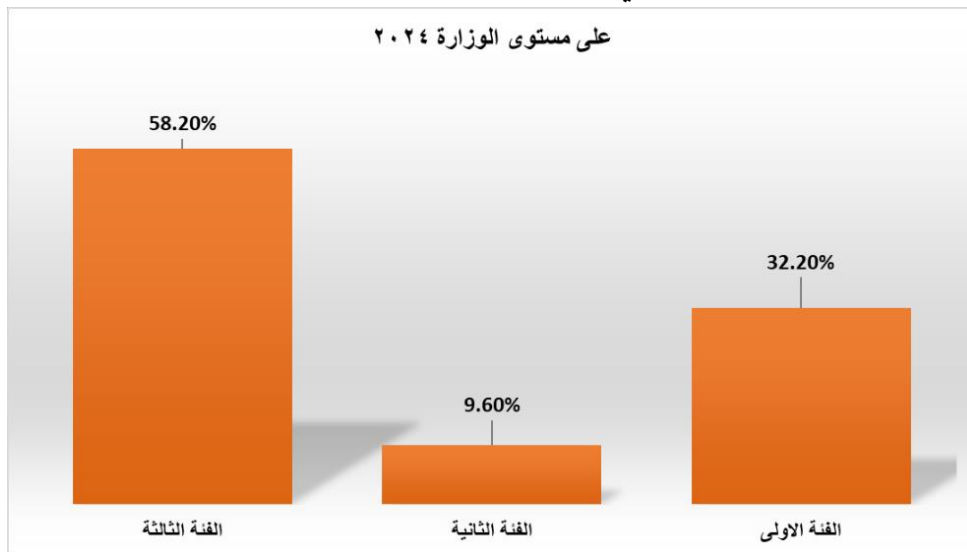
- الغالبية العظمى من الموظفين هم من الفئة الثالثة، خاصة في المحافظات. (65.6%)
- المركز يتميز بنسبة عالية من الفئة الأولى (59.6%)، ما يدل على تركّز الكفاءات الإدارية العليا هناك.
- عدد العقود السنوية ضئيل جدًا (3.2%) مما يشير إلى اعتماد النظام على الوظائف الدائمة.



جدول (2) اعداد الموظفين مقسمين حسب الفئات لعام 2024

الفئة	الوزارة		المركز		محافظات	
	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد
الفئة الاولى	32.2%	1932	51.9%	381	29.4%	1551
الفئة الثانية	9.6%	576	10.8%	79	9.4%	497
الفئة الثالثة	58.2%	3498	37.3%	274	61.2%	3224
المجموع	100.0%	6006	100.0%	734	100.0%	5272

- أيضًا تبرز الفئة الثالثة كأكبر فئة من حيث العدد.
- الفئة الأولى تمثل نسبة أكبر من الوزارة مقارنةً بعام 2025 (32.2% مقابل 28.20%).
- المركز كان يضم عددًا أكبر من الموظفين (734 موظفًا في 2024 مقابل 364 في 2025)، ما يدل على تقليص عدد الموظفين في المركز لاحقًا.

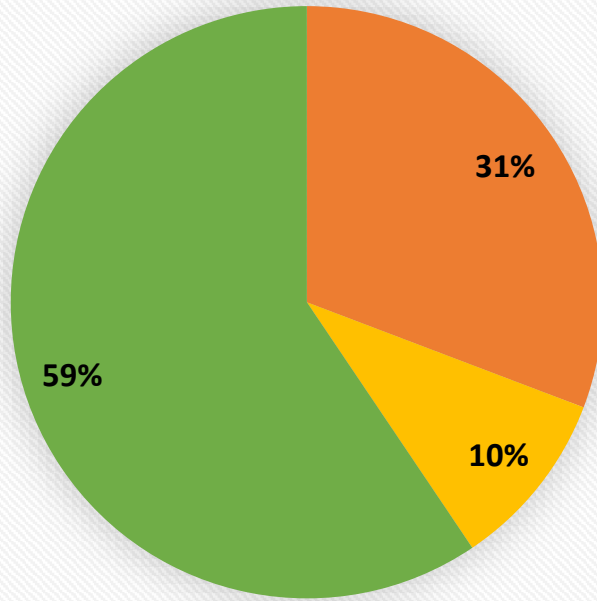


جدول (3) فروقات اعداد الموظفين مقسمين حسب الفئات

الفئة	الوزارة		المركز		محافظات	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الفئة الاولى	-545	49.8%	-164	44.3%	-381	52.6%
الفئة الثانية	-281	25.7%	-39	10.5%	-242	33.4%
الفئة الثالثة	-424	38.8%	-183	49.5%	-241	33.3%
عقد سنوي	156	14.3%	16	4.3%	140	19.3%
المجموع	-1094	100%	-370	100%	-724	100%

- هناك انخفاض ملحوظ في عدد الموظفين الكلي بين 2024 و2025 في كل القطاعات: الوزارة (-1094)، المركز (-370)، والمحافظات (-724).
- أكثر الفئات التي فقدت موظفين هي الفئة الأولى، تليها الثانية ثم الثالثة.
- الزيادة الوحيدة كانت في عدد العقود السنوية (+156)، ما قد يشير إلى توجه نحو التوظيف بعقود مرنة بدلاً من التوظيف الدائم.
- المركز شهد أعلى نسبة انخفاض في الفئة الثالثة (49.5%)، مما قد يؤثر على عمليات الدعم والمساندة الإدارية.
- اتضح توجه لتقليص عدد الموظفين، خصوصاً في الفئة الأولى والثانية، ما قد يشير إلى إعادة هيكلة.
- استمرار الاعتماد الكبير على الفئة الثالثة، خاصة في المحافظات، ما يشير إلى اعتماد الإدارة على الكوادر التنفيذية الميدانية.
- وجود العقود السنوية لأول مرة أو زيادتها ربما يشير إلى توجه نحو المرونة في التوظيف أو ترشيد النفقات.
- المركز أصبح أكثر تركّزاً في الكفاءات (الفئة الأولى)، بينما تم تقليص عدد كبير من الكوادر الأقل.

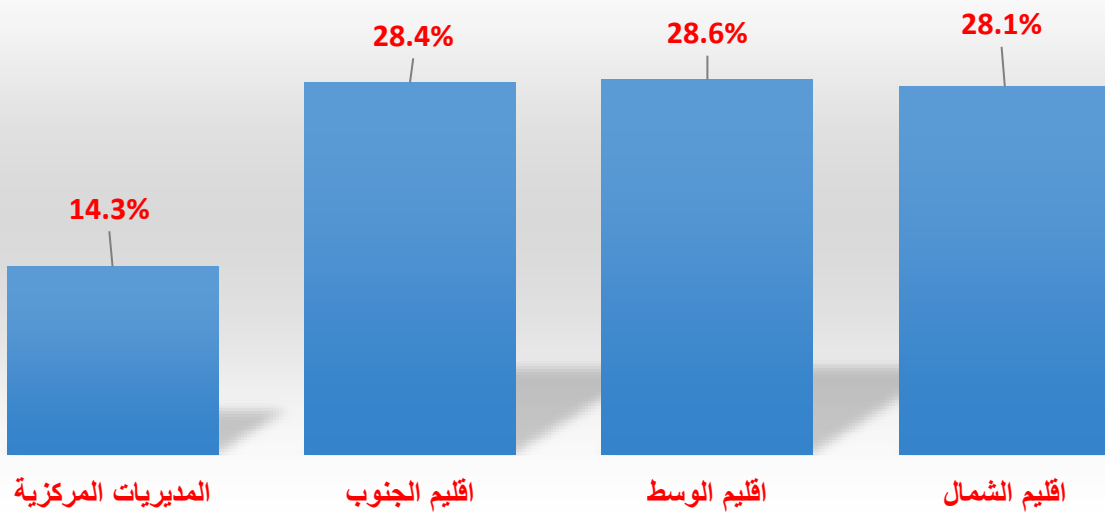
النسب من الاجمالي



■ الفئة الثانية،العقود السنوية ■ الفئة الاولى،العقود السنوية
■ الفئة الثالثة،العقود السنوية

توزيع الموظفين حسب الاقاليم

الاقاليم

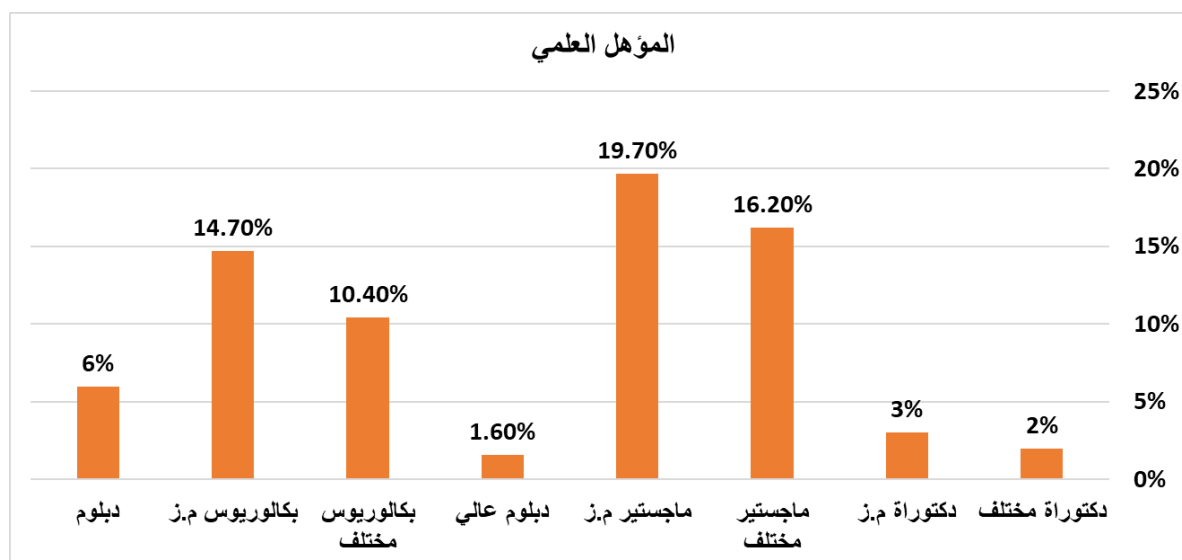


المؤهل العلمي

يبين الجدول التالي هيمنة الوظائف المساندة على الوظائف الفنية التخصصية في الوزارة وهذا يؤكد على ما ورد في النقطة (1) أعلاه، وكذلك يشير الجدول إلى زيادة واضحة في عدد الموظفين الذين يحملون شهادة الثانوية العامة فما دون والذين يشكلون نسبة 64.37% من مجمل موظفي الوزارة.

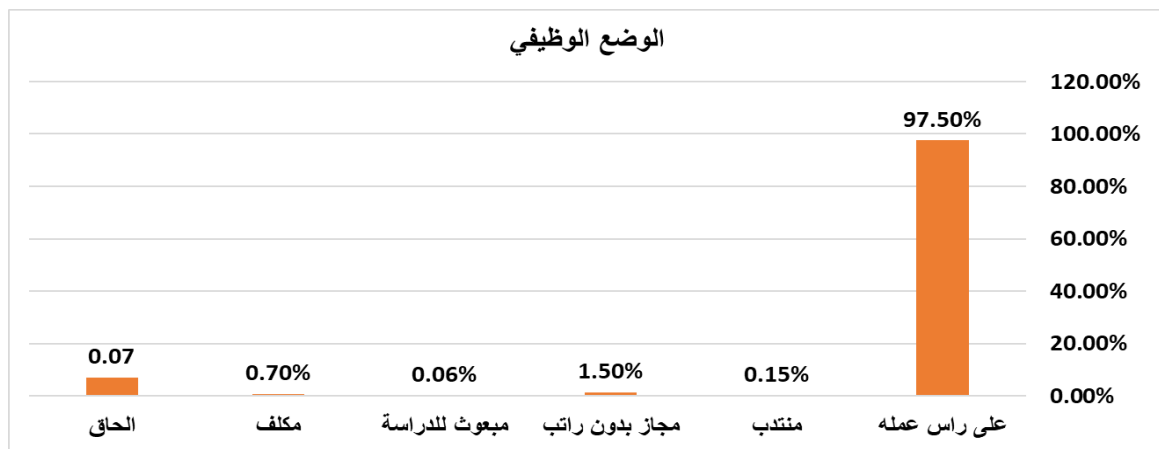
جدول (4) أعداد الموظفين مقسمين حسب المؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
2%	10	دكتوراة مختلف
3%	15	دكتوراة م.ز.
16.2%	80	ماجستير مختلف
19.7%	97	ماجستير م.ز.
1.6%	8	دبلوم عالي
10.4%	509	بكالوريوس مختلف
14.7%	724	بكالوريوس م.ز.
6%	295	دبلوم
29.4	3174	توجيهي فما دون
100.00%	4912	المجموع



جدول (5) أعداد الموظفين حسب الوضع الوظيفي بدون الاحداثات والالغاءات على جدول التشكيلات

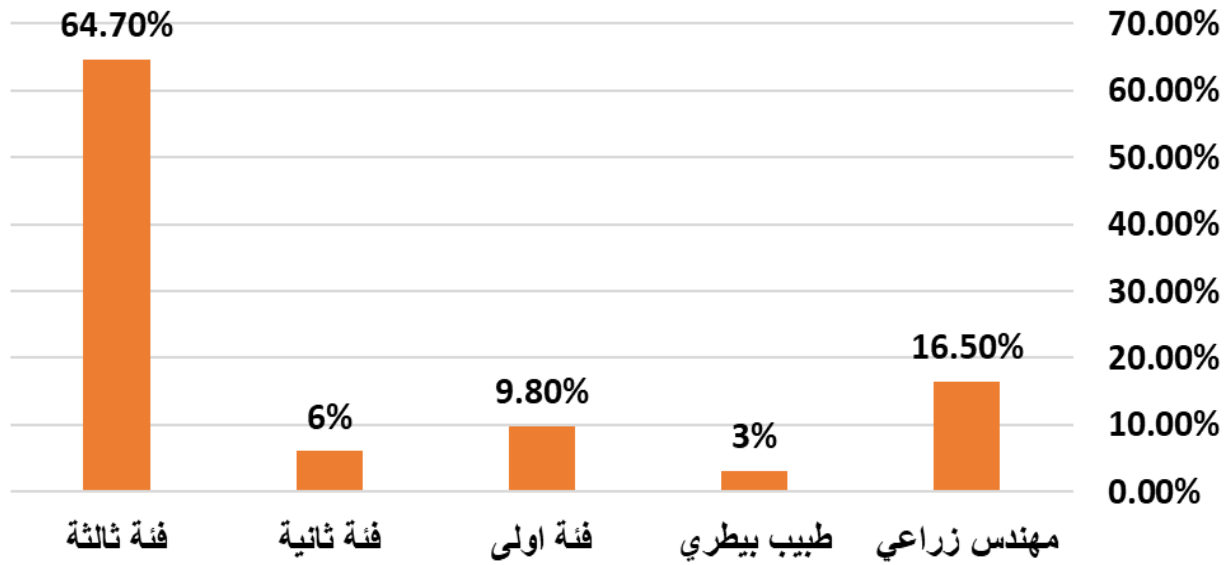
النسبة	العدد	الوضع الوظيفي
97.5%	4912	على راس عمله
0.15%	8	منتدب
1.5%	76	مجاز بدون راتب
0.06%	3	مبعوث للدراسة
0.7%	37	مكلف
0.07	4	الحاق
100.00%	5040	المجموع



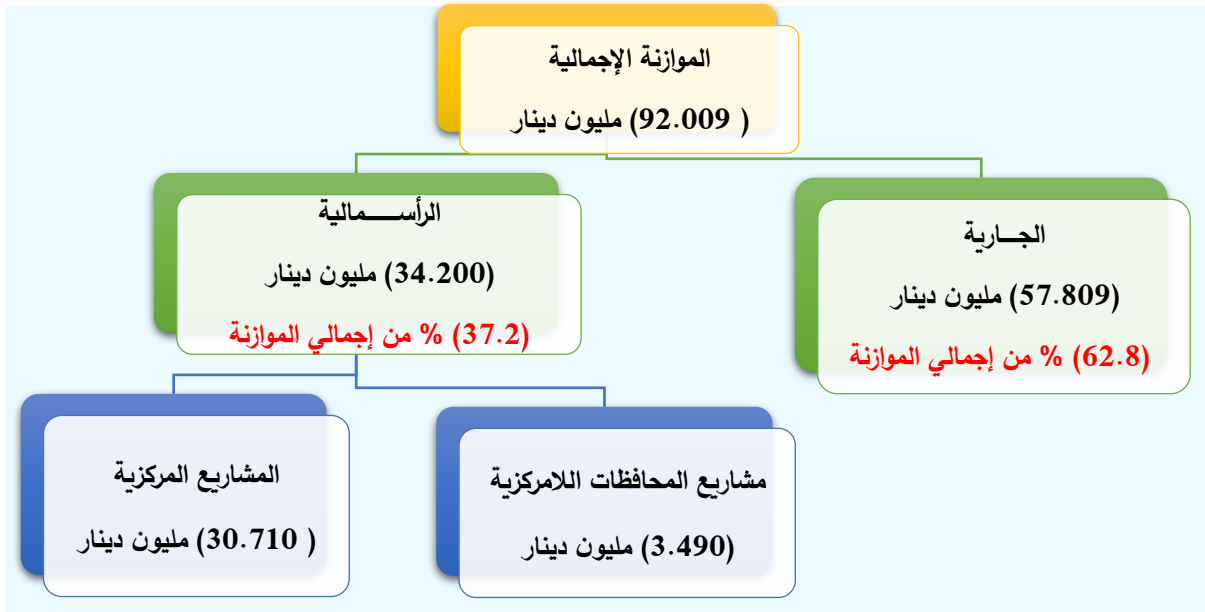
جدول (6) أعداد الموظفين حسب التخصص

النسبة	العدد	التخصص
16.5%	809	مهندس زراعي
3%	154	طبيب بيطري
9.8%	480	فئة اولى
6%	295	فئة ثانية
64.7%	3174	فئة ثالثة
100.00%	4912	المجموع

التخصص



تحليل الموارد المالية للوزارة



الموازنة الجارية

تم تقدير الموازنة الجارية بـ (57.809) مليون دينار وبإنخفاض مقداره (982) ألف دينار عن المقدر لعام 2025 وشكلت ما نسبته (62.8) % من إجمالي الموازنة

النسبة من إجمالي الموازنة الجارية	المبلغ	البيان
78.1%	45,156,000	الرواتب والعلوات (رواتب , علاوة النقل , بدل التنقلات , المكافآت ...)
9.7%	5,600,000	مساهمة الضمان الإجتماعي
9.4%	5,428,000	استخدام السلع والخدمات (الايجارات , التامين , الكهرباء , المحروقات.....)
2.4%	1,390,000	إعانات (الإتحاد العام للمزارعين الأردنيين (340) ألف دينار , إتحاد مزارعي وادي الأردن (50) ألف دينار , دعم فوائد قروض المزارعين (1) مليون دينار)
0.4%	235,000	أخرى (مساهمات (70) ألف دينار - كارديني , مكافآت غير الموظفين (45) ألف دينار (للجان) , مصاريف تدريب (120) ألف دينار)
100.0%	57,809,000	المجموع

الموازنة الرأسمالية

قدرت الموازنة الرأسمالية للمشاريع المركزية بـ (30.710) مليون دينار وبإنخفاض مقداره (1.080) مليون دينار عن المقدر لعام 2025 وتوزعت على كافة برامج الوزارة وكما يلي:

النسبة من إجمالي الموازنة	مشروع موازنة 2026	البرنامج
44.8%	13,743,000	(1) تطوير بيئة الأعمال في القطاع الزراعي
6.1%	1,875,000	(2) حماية الثروة الحيوانية
9.5%	2,910,000	(3) تنمية واستدامة الحراج والمراعي والنظام البيئي
7.6%	2,336,000	(4) تطوير وتنظيم الانتاج النباتي
19.1%	5,865,000	(5) تعزيز الاستدامة والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية
1.9%	570,000	(6) رفع كفاءة خدمات الارشاد الزراعي
88.9%	27,299,000	المجموع
11.1%	3,411,000	(7) المركز الوطني للبحوث الزراعية
100.0%	30,710,000	المجموع

الموازنة الرأسمالية حسب مصادر التمويل

تم تقدير الموازنة الرأسمالية بـ (34.200) مليون دينار وبإنخفاض مقداره (3,2) مليون دينار عن المقدر لعام 2025 و شكلت ما نسبته (37.2)% من إجمالي الموازنة وتوزعت كما يلي:-

النسبة من إجمالي الموازنة	مشروع موازنة 2026	البيان
31.10%	10,636,000	(1) مشاريع وأنشطة قرض البنك الدولي
13.18%	4,508,000	(2) مشاريع قرض البنك الاسلامي للتنمية
34.64%	11,848,000	(3) المشاريع الرأسمالية المستمرة والملتزم بها
0.90%	307,000	(4) مشروع الإستثمار في المجترات الصغيرة/قرض ايفاد
9.97%	3,411,000	(5) مشاريع المركز الوطني للبحوث الزراعية
89.80%	30,710,000	المجموع
10.20%	3,490,000	مشاريع المحافظات اللامركزية
100.00%	34,200,000	المجموع النهائي للموازنة الرأسمالية

الجنندر وادماج المرأة

أهم المحاور ومؤشرات الإدماج التي تم العمل بها في تحقيق إدماج النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في وزارة الزراعة :

1. تمثيل النساء في المناصب القيادية: زيادة عدد النساء في المناصب القيادية والإدارية.
2. فرص عمل متساوية: توفير فرص عمل متساوية للرجال والنساء في وزارة الزراعة مع مراعاة الإختصاصات والمواقع ، مع ضمان عدم التمييز على أساس الجنس.
3. تدريب وتطوير مهني: توفير فرص التدريب والتطوير المهني للنساء في وزارة الزراعة ومديريات زراعة المحافظات والأولوية التابعه لها، لتعزيز مهاراتهن وقدراتهن.
4. بيئة عمل آمنة: خلق بيئة عمل آمنة وخالية من التمييز وممارسة العنف و الإلتزام بمدونة السلوك الوظيفي والاحترام المتبادل.
5. تمكين المرأة في المجتمعات الريفية: دعم المرأة الريفية وتمكينها من المشاركة في الأنشطة الزراعية والاقتصادية، وضمن المشاريع والخطط المنفذه في تنمية القطاع الزراعي والمشاركة في المعارض والمهرجانات الموسمية يساهم في خلق نافذة تسويقية للمنتجات الزراعية والحرف اليدوية ودعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة والتصنيع الغذائي.
6. مشاركة النساء في صنع القرار: زيادة مشاركة النساء في عمليات صنع القرار.

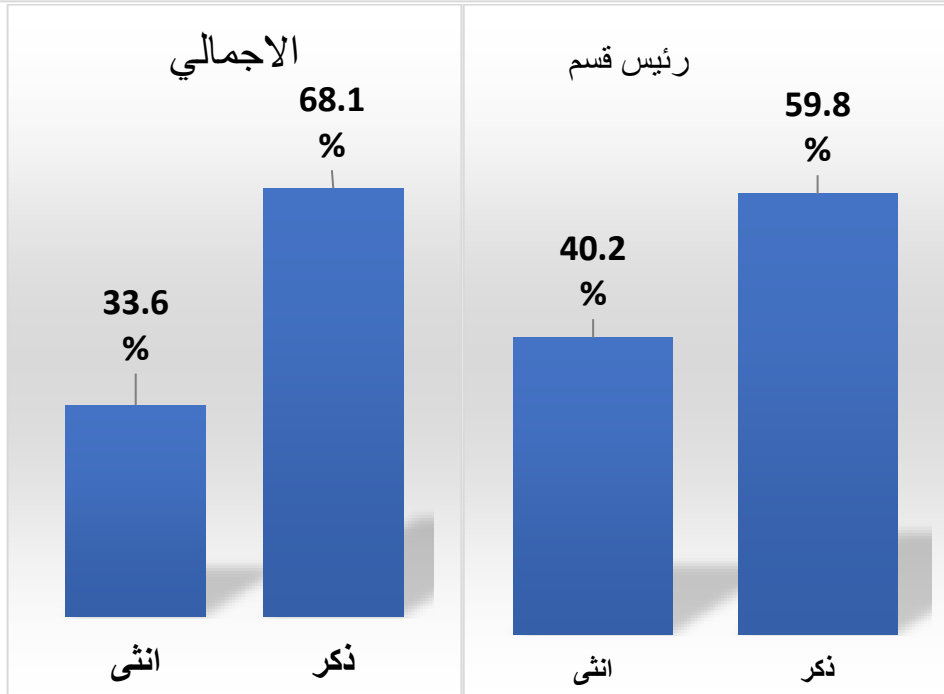
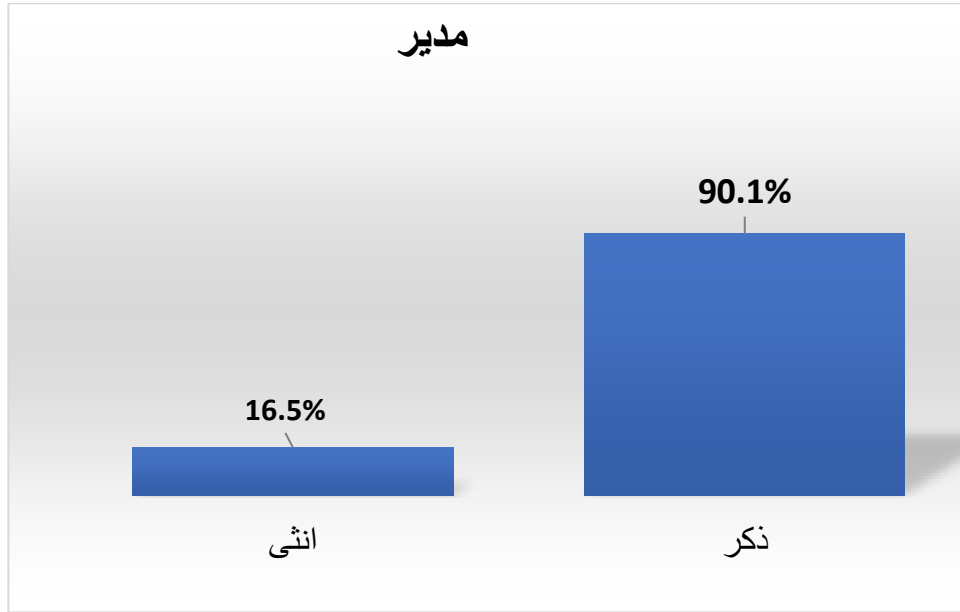
أهمية إدماج المرأة العاملة في وزارة الزراعة:

1. تعزيز التنمية المستدامة: تساهم مشاركة المرأة في وزارة الزراعة في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية.
2. تحسين الإنتاجية: يمكن أن تساهم مشاركة المرأة في تحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة الإنتاج.
3. تعزيز العدالة الاجتماعية: إدماج المرأة يعزز العدالة الاجتماعية ويساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين.
4. تنويع القوى العاملة: يمكن أن يساهم إدماج المرأة في وزارة الزراعة في تنويع القوى العاملة وتعزيز الابتكار والإبداع.
5. تحسين صورة الوزارة: يمكن أن يساهم إدماج المرأة في وزارة الزراعة في تحسين صورة الوزارة وتعزيز ثقة المجتمع بها.

كيفية تعزيز إدماج المرأة العاملة في وزارة الزراعة:

1. وضع سياسات داعمة وبرامج تدريبية لتمكين المرأة: وضع سياسات داعمة للمرأة العاملة في وزارة الزراعة، مثل منح الإجازة للأمومة والرعاية الصحية، وتعزيز المساواة، والإلتزام بالقرارات الدولية (مثل قرار مجلس الأمن 1325)، وترسيخ مفاهيم العدالة والمساواة، وتوسيع دور العنصر النسائي في المهام القيادية والإدارية لمواكبة أفضل المعايير وممارسات المهنة.
2. توفير فرص التدريب: توفير فرص التدريب وتأهيل القدرات والتطوير المهني للمرأة العاملة في وزارة الزراعة لضمان استفادة الجميع بالتساوي وتخصيص الموارد المتاحة بكفاءة.
3. خلق بيئة عمل آمنة: خلق بيئة عمل آمنة وخالية من التمييز.
4. تعزيز المشاركة في صنع القرار: تعزيز مشاركة الموظفات في عمليات صنع القرار في وزارة الزراعة ووضع الخطط وآليات العمل، ودمج منظور النوع الاجتماعي في كل مراحل التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم.
5. توفير الدعم: توفير الدعم للمرأة العاملة في وزارة الزراعة، مثل توفير الرعاية الصحية والاجتماعية ومنح إجازات الأمومة والرعاية للأطفال والوالدين ما يضمن مراعاة الإحتياجات.

وظائف الإدارة الوسطى	ذكر	ذكر	انثى	انثى	الاجمالي
مساعد أمين عام	7	87.5%	1	12.5%	8
مدير	82	90.1%	15	16.5%	97
رئيس قسم	156	59.8%	105	40.2%	261
الاجمالي	245	68.1%	121	33.6%	366



تحليل البيئة الداخلية والخارجية (SWOT ANALYSIS)

نقاط القوة / Strengths (+)	نقاط الضعف / Weakness (-)
<ol style="list-style-type: none"> 1. وجود كفاءات عالية مؤهلة. 2. توفر خدمات الكترونية للمواطنين: في مركز الوزارة ومديريات الزراعة والمحافظات والألوية. 3. إجراءات عمل مرنة وسريعة الاستجابة 4. موارد مالية مستقرة 5. وجود نظام مشتريات حكومي فعال 6. وجود لجان متخصصة تسهم في اتخاذ القرار مدروسة وتطوير السياسات العامة 7. توفر مركز الإرشاد الزراعي للتدريب 	<ol style="list-style-type: none"> 1. نقص الكوادر وسوء توزيع الموظفين في بعض الوحدات الادارية 2. تسرب الكفاءات الفنية 3. ضعف الحوافز والمكافآت مقارنة بالمؤسسات الحكومية الاخرى. 4. ضعف خطة الاحلال والتعاقب الوظيفي. 5. نقص التقنيات الحديثة في بعض المحافظات والألوية التابعة للوزارة.
الفرص / Opportunities (+)	التحديات / Threats (-)
<ol style="list-style-type: none"> 1. فرص تدريب وتطوير الكوادر البشرية وتطوير المهارات العاملين. 2. التوسع في استخدام الخدمات الزراعية المعتمدة على التحويل الرقمي 3. إمكانية جذب تمويلات جديدة من خلال الشراكات الإستراتيجية وتوقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول ومنظمات اقتصادية. 	<ol style="list-style-type: none"> 1. التغيرات السريعة في التقنيات التكنولوجية الحديثة 2. التحديات التنظيمية والقانونية 3. مقاومة التغيير داخل بعض القطاعات 4. التهديدات السببرانية 5. عدم الاستجابة السريعة للتغيرات البيئية والاجتماعية قد يؤدي إلى تراجع في التفاعل مع التغيرات المجتمعية واحتياجات المراجعين.

الشركاء وأصحاب المصلحة

اسم الجهة			الجهة
وزارة الزراعة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	وزارة الصناعة والتجارة	الوزارات
وزارة البيئة	وزارة المياه والري	وزارة المالية	
وزارة التربية والتعليم	وزارة الإدارة المحلية	وزارة الصحة	
وزارة الأشغال العامة	وزارة العدل	وزارة التنمية الإجتماعية	
وزارة العمل	وزارة النقل	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	
وزارة تطوير القطاع العام			
مؤسسة الاقراض الزراعي	المركز الوطني للبحوث الزراعية	المؤسسة العامة للغذاء والدواء	المؤسسات والهيئات والسلطات الحكومية
دائرة الموازنة العامة	دائرة الإحصاءات العامة	المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي	
الجامعات الأردنية	الإتحاد العام للمزارعين	المؤسسة التعاونية الأردنية	
أمانة عمان والبلديات	هيئة الخدمة والإدارة العامة	الشركة الأردنية الفلسطينية	
الأكاديمية الأردنية للإدارة الحكومية	دائرة الجمارك الأردنية	دائرة العطاءات الحكومية	
ديوان التشريع والرأي	مركز الملك عبد الله الثاني للتميز	دائرة التأمين الصحي	
غرفة تجارة عمان	دائرة المكتبة الوطنية	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	
المزارعون/ الإتحاد العام للمزارعين	البنوك التجارية	الجمعيات	
الاتحادات النوعية الزراعية	المؤسسات التجارية	شركات المنتجات الزراعية	
جمعية منتجي ومصدري الخضار والفواكة	المنظمات الدولية والجهات الداعمة	مصانع المنتجات الزراعية والمستلزمات	
نقابة الاطباء البيطريين	نقابة المهندسين الزراعيين		

أبرز التحديات والعقبات الإستراتيجية المؤسسية لوزارة الزراعة وذلك استنادًا إلى تحليل SWOT والأهداف الإستراتيجية المؤسسية حيث تشير نتائج التحليل الرباعي (SWOT) إلى أن وزارة الزراعة تواجه مجموعة من التحديات الإستراتيجية التي تؤثر على فعاليتها في دعم التنمية الزراعية وتقديم الخدمات بكفاءة. ويمكن تلخيص هذه التحديات ضمن المحاور الرئيسية التالية:

1. الموارد البشرية والكفاءات:

- نقص ملحوظ في الكفاءات الفنية والتخصصية، مع استمرار تسرب الكوادر المؤهلة.
- قصور في التخطيط الإستراتيجي لتعاقب القيادات وتطوير الكوادر البشرية.
- وجود مقاومة في بعض القطاعات تجاه التغيير والتحديث المؤسسي، مما يعيق جهود التطوير.

2. التحول الرقمي والتقنية:

- محدودية البنية التحتية التقنية، مع قصور في تكامل الأنظمة الرقمية، مما يؤثر على سير العمل المؤسسي.
- التهديدات السيبرانية المتزايدة ونقص منظومة الحماية الرقمية الفعالة التي تضمن أمن المعلومات.

3. ثقافة التميز والابتكار:

- وجود فجوات في بناء ثقافة مؤسسية ترتكز على التميز والابتكار كجزء أساسي من بيئة العمل.
- نقص الحوافز الفاعلة التي تشجع المبادرات الريادية وتدعم الإبداع داخل الوزارة.

4. رضا متلقي الخدمة:

- محدودية الأدوات والآليات المتبعة لقياس وتحليل رضا العملاء.
- محدودية الجهود الموجهة لتحسين تجربة متلقي الخدمات الزراعية، مما يؤثر على جودة الخدمة المقدمة.

5. الإدارة المالية والمادية:

- قصور في استثمار الموارد المالية والمادية بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية.
- انخفاض كفاءة التخطيط المالي المرتبط بتحقيق الأداء والنتائج المرجوة.

6. الحوكمة والتشريعات:

- قلة تحديث التشريعات والسياسات بما يتناسب مع المتغيرات والتحديات الحديثة.
- عدم وضوح وتداخل المسؤوليات بين الجهات المعنية، وضعف التنسيق والتعاون المؤسسي.

الرؤية والرسالة والقيم الجوهرية والأهداف الإستراتيجية

الرؤية:

"وزارة رائدة في تطوير وتقديم الخدمات الحكومية المبتكرة للوصول إلى قطاع زراعي مستدام يعزز الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية"

الرسالة:

"قيادة وتنظيم وتنمية القطاع الزراعي من خلال سياسات فاعلة، وخدمات متميزة، وإدارة مستدامة للموارد، وتعزيز الابتكار والشراكات، بما يحقق التميز المؤسسي ويسهم في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة."

القيم الجوهرية للوزارة:

تستند الوزارة في أداء مهامها وأعمالها إلى مجموعة من القيم المؤسسية التي توجه سلوكها التنظيمي وقراراتها، وقد تم تحديثها بما يتوافق مع طموحات المرحلة المقبلة، وبما ينسجم مع القيم الجوهرية المنبثقة عن خارطة الطريق لتحديث القطاع العام، وذلك على النحو الآتي:

- احترام التشريعات.
- الشفافية والمساءلة.
- النزاهة والأمانة.
- الابتكار والتطوير المستمر.
- الكفاءة والجودة.
- الاستدامة.
- المرونة الرقمية.

الأهداف الإستراتيجية المؤسسية الرئيسية للوزارة:

الأهداف الوطنية:

1. تحسين جودة الخدمات الحكومية، تبسيط الإجراءات، تعزيز الثقة بين المواطن والحكومة.
2. الحوكمة الرشيدة، رفع كفاءة الجهاز الحكومي، خفض تكلفة التشغيل.
3. تسريع التحول الرقمي الحكومي، تعزيز الشفافية والنزاهة، تحسين الخدمات الحكومية.
4. إدارة الموارد البشرية، رفع قدرات وكفاءات الموظفين، خلق بيئة عمل محفزة.
5. ترسيخ ثقافة الابتكار في العمل الحكومي، نشر ثقافة التميز، خلق بيئة عمل محفزة وجاذبة.

6. الحوكمة الرشيدة، كفاءة إدارة الموارد العامة، خفض كلفة التشغيل، تعزيز الشفافية والنزاهة.

الأهداف الإستراتيجية المؤسسية للوزارة 2026-2029:

1. تقديم خدمات زراعية مبتكرة وسريعة لزيادة مستوى رضا متلقي الخدمة.

1.1 تحسين الكفاءة العمليات الخدمية والإدارية.

1.2 تطوير البيئة المؤسسية ومهارات وقدرات الموارد البشرية.

2. تعزيز استخدام التكنولوجيا والتحول الرقمي في الوزارة.

3. تعزيز الثقافة المؤسسية الداعمة للابتكار والتميز والتطوير المستمر.

4. تحسين كفاءة استخدام إدارة الموارد المالية والمادية وتعزيز الشفافية والنزاهة.

الهدف الإستراتيجي المؤسسي الأول: تقديم خدمات زراعية مبتكرة وسريعة لزيادة مستوى رضا متلقي الخدمة.

وسيتم قياسه من خلال زيادة نسبة رضى متلقي الخدمة ليصل إلى 87%.

وسيتم تحقيق الهدف الاول من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1.1 الهدف الفرعي الاول: تحسين كفاءة العمليات الخدمية والإدارية. وسيتم قياسه من خلال زيادة رضا

الموظفين ليصل إلى 87% عام 2029.

وسيتم تحقيق الهدف الفرعي من خلال المبادرات التالية:

1.1.1 بناء القدرات الفردية لموظفي وزارة الزراعة

1.1.2 تطوير منصة رقمية لخدمات الإرشاد والمعلومات الزراعية

1.1.3 بناء قدرات التطوير تقنيات التدريب من خلال الواقع الافتراضي

وسيتم قياس نجاح المبادرات من خلال مؤشرات قياس الأداء التالية:

1.1.1 زيادة عدد الموظفين الذين تم تدريبهم وتأهيلهم في مجالات الفنية والمهارات الأساسية

1.1.2 منصة رقمية لخدمات الارشاد تم تطويرها (نعم/لا)

1.1.3 انشاء 15 نظام للتدريب الافتراضي

1.2 الهدف الفرعي الثاني: تطوير البيئة المؤسسية ومهارات وقدرات الموارد البشرية.

وسيتم قياسه من خلال زيادة رضا الموردين ليصل إلى 91% عام 2029.

وسيتم تحقيق الهدف الفرعي الثاني من خلال المبادرات التالية:

1.2.1 انشاء مبنى وزارة الزراعة الجديد.

1.2.2 انشاء وصيانة المرافق والأبنية.

1.2.3 انشاء وتأهيل وتجهيز المختبرات البيطرية.

1.2.4 تطوير البنية التحتية لمختبرات الثروة النباتية.

وسيتم قياس نجاح المبادرات من خلال مؤشرات قياس الأداء التالية:

1.2 زيادة نسبة رضى الموظفين ليصل إلى 87% عام 2029.

1.2.1 تم انشاء مبنى جديد لوزارة الزراعة (نعم /لا).

1.2.2 ادامة وصيانة 10% من المرافق والأبنية سنوياً.

1.2.3 زيادة عدد فحوصات المختبرات البيطرية بنسبة 10% (ألف فحص).

1.2.4 زيادة عدد العينات النباتية بنسبة 2 % (ألف فحص).

الهدف الإستراتيجي المؤسسي الثاني: تعزيز استخدام التكنولوجيا والتحول الرقمي في الوزارة.

وسيتم قياسه من خلال زيادة عدد مستخدمي الخدمات الإلكترونية بنسبة 30% سنوياً.

وسيتم تحقيق الهدف الثاني من خلال المبادرات التالية:

2.1 أتمتة الخدمات الحكومية الزراعية.

2.2 إنشاء نظام متابعة وتقييم.

2.3 إنشاء قاعدة بيانات المشاريع.

2.4 إنشاء نظام المنح والقروض.

2.5 إنشاء نظام تتبع المنتجات الزراعية.

وسيتم قياس نجاح المبادرات من خلال مؤشرات قياس الأداء التالية:

2.1 زيادة عدد الخدمات الزراعية الحكومية الرقمية ليصل إلى 180 خدمة.

2.2 نظام المتابعة والتقييم تم انشاؤه (نعم/لا).

2.3 قاعدة بيانات المشاريع تم انشاؤها (نعم/لا).

2.4 نظام المنح والقروض تم انشاؤه (نعم/لا).

2.5 نظام تتبع المنتجات الزراعية تم انشاؤه (نعم/لا).

الهدف الإستراتيجي المؤسسي الثالث: تعزيز الثقافة المؤسسية الداعمة للابتكار والتميز والتطوير

المستمر.

وسيتم قياسه من خلال زيادة تبني الإبتكار والتميز بنسبة 50% سنوياً.

وسيتم تحقيق الهدف الثالث من خلال المبادرات التالية:

3.1 دعم مشاركة الموظفين في تقديم الأفكار الإبتكارية.

3.2 تطوير نظام حوافز لتحفيز وتكريم موظفي للجميع الفئات المتميزين في الأداء، بناءً على معايير

أداء واضحة ومعتمدة.

3.3 بناء قدرات الموظفين على أساليب التفكير الإبداعي والإبتكاري.

3.4 بناء قدرات القيادات حول إدارة التغيير والإبتكار والتعلم الذاتي.

وسيتم قياس نجاح المبادرات من خلال مؤشرات قياس الأداء التالية:

3.1 رفع معدل المشاركة في تقديم الأفكار الإبتكارية من الموظفين بمعدل 5% سنوياً.

3.2 نظام حوافز لتحفيز وتكريم موظفي للجميع الفئات المتميزين في الأداء، بناءً على معايير أداء

واضحة ومعتمدة تم تطويره (نعم/لا).

3.3 زيادة عدد المتدربين من الموظفين على اساليب التفكير الابداعي والابتكاري بنسبة 3% سنوياً.

3.4 زيادة عدد المتدربين من القيادات حول ادارة التغيير لتحفيز فرقهم نحو الابتكار والتعلم الذاتي بنسبة 3% سنوياً.

الهدف الإستراتيجي المؤسسي الرابع تحسين كفاءة استخدام إدارة الموارد المالية والمادية.

وسيتم قياس تحقيق الهدف من خلال زيادة الإنفاق الرأسمالي الفعلي إلى المخصص بنسبة 20% وسيتم تحقيق الهدف الرابع من خلال المبادرات التالية:

4.1 تطوير خطة تنفيذية سنوية لكافة القطاعات لضمان حسن استخدام الموارد المالية.

4.2 تطوير خطة مشتريات الوزارة تراعي الشمولية وتحميلها على نظام العطاءات الحكومية.

4.3 اتمتة العطاءات والمشتريات وتنفيذ من خلال نظام العطاءات الحكومية.

4.4 ترشيد استهلاك الطاقة.

4.5 تعزيز الاقتصاد الدائري من خلال ادماج الموارد المستهلكة.

وسيتم قياس نجاح المبادرات من خلال مؤشرات قياس الأداء التالية:

4.1 الخطة التنفيذية السنوية لكافة القطاعات لضمان حسن استخدام الموارد المالية تم وضعها (نعم/لا).

4.2 خطة مشتريات الوزارة تراعي الشمولية وتحميلها على نظام العطاءات الحكومية تم تطويرها (نعم/لا).

4.3 العطاءات والمشتريات تم تنفيذها من خلال نظام العطاءات الحكومية (نعم/لا).

4.4 زيادة عدد الوحدات الادارية المزودة بالطاقة الشمسية بنسبة 50%.

تقاطع الإستراتيجية مع رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام:

أولاً: موائمة اهداف الإستراتيجية المؤسسية لوزارة الزراعة مع رؤية التحديث الاقتصادي (2022-2029) :

تُظهر نتائج التحليل الوارد في الجدول أدناه مدى التوافق بين الأهداف الإستراتيجية المؤسسية لوزارة الزراعة ومحاور وأولويات رؤية التحديث الاقتصادي (2022-2029)، وهو ما يعكس إلتزام الوزارة بدعم التوجهات الوطنية الرامية إلى تطوير القطاع العام وتحسين كفاءته، لاسيما في ما يتعلق بتعزيز جودة الخدمات الحكومية، ورفع رضا متلقي الخدمة، وتسهيل بيئة الأعمال، وتحقيق الاستدامة المالية. كما تؤكد هذه الموائمة سعي الوزارة إلى الارتقاء بالقطاع الزراعي كأحد القطاعات ذات الأولوية، من خلال تطوير الكفاءات البشرية، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز التحول الرقمي، والابتكار، وترسيخ ثقافة التميز المؤسسي. ويُعد هذا التوافق دليلاً على حرص وزارة الزراعة على تحقيق التكامل مع الرؤية الوطنية، والعمل ضمن إطار استراتيجي شامل يواكب متطلبات التحديث ويعزز من كفاءة الأداء المؤسسي على المدى الطويل.

الهدف الإستراتيجي المؤسسي	محاور وأولويات رؤية التحديث الاقتصادي(2022-2029)
رفع مستوى رضا متلقي الخدمة	تحسين بيئة الأعمال، جودة الخدمات الحكومية، دعم القطاعات ذات الأولوية (الزراعة)، الابتكار
تحسين الكفاءة التشغيلية للعمليات الخدمية والإدارية	الحوكمة والإصلاح المؤسسي، كفاءة الإنفاق الحكومي، تسهيل بيئة الأعمال.
تعزيز استخدام التكنولوجيا والتحول الرقمي في الوزارة.	التحول الرقمي، التنافسية والابتكار، تحسين الخدمات الحكومية.
تطوير مهارات وقدرات الموارد البشرية لتعزيز الأداء المؤسسي	تنمية رأس المال البشري، التعليم والتدريب، رفع إنتاجية القطاع العام
تعزيز الثقافة المؤسسية الداعمة للابتكار والتميز والتطوير المستمر	الريادة والابتكار، التنافسية، الحوكمة المؤسسية.
تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية والمادية	كفاءة الإنفاق الحكومي، الاستدامة المالية، الحوكمة.

ثانياً: موائمة اهداف الإستراتيجية المؤسسية لوزارة الزراعة مع محاور خارطة تطوير القاع العام :

يتجلى بوضوح توافق الأهداف الإستراتيجية المؤسسية لوزارة الزراعة مع محاور خارطة تطوير القطاع العام، حيث تركز الوزارة على رفع مستوى رضا متلقي الخدمة، بما ينسجم مع جهود تحسين جودة الخدمات الحكومية، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الثقة بين المواطن والحكومة. كما تسعى الوزارة إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية للعمليات الإدارية والخدمية، وهو ما يتوافق مع المحاور المتعلقة بالحوكمة الرشيدة، ورفع كفاءة الجهاز الحكومي، وخفض كُلف التشغيل. وفي ضوء توجه الدولة نحو التحول الرقمي، تدعم الوزارة تسريع التحول الرقمي وتوظيف التكنولوجيا الحديثة في تطوير خدماتها، بما يعزز الشفافية ويرتقي بمستوى الخدمة. كما تضع الوزارة تطوير الكوادر البشرية ضمن أولوياتها من خلال تنمية المهارات والقدرات وتهيئة بيئة عمل محفزة، انسجاماً مع محاور إدارة الموارد البشرية ورفع الكفاءات. وتُعزز وزارة الزراعة ثقافة التميز والابتكار في بيئتها المؤسسية، دعماً لتوجهات خارطة تطوير القطاع العام نحو نشر ثقافة التميز وخلق بيئة عمل جاذبة. كما تولي اهتماماً خاصاً برفع كفاءة إدارة الموارد المالية والمادية، بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد، ويحقق مبادئ الشفافية، والاستدامة المالية، وخفض الكُلف التشغيلية.

محاور وأهداف خارطة تطوير القطاع العام	الهدف الإستراتيجي المؤسسي
تحسين جودة الخدمات الحكومية، تبسيط الإجراءات، تعزيز الثقة بين المواطن والحكومة.	رفع مستوى رضا متلقي الخدمة
الحوكمة الرشيدة، رفع كفاءة الجهاز الحكومي، خفض تكلفة التشغيل.	تحسين الكفاءة التشغيلية للعمليات الخدمية والإدارية
تسريع التحول الرقمي الحكومي، تعزيز الشفافية والنزاهة، تحسين الخدمات الحكومية.	تعزيز استخدام التكنولوجيا والتحول الرقمي في الوزارة.
إدارة الموارد البشرية، رفع قدرات وكفاءات الموظفين، خلق بيئة عمل محفزة.	تطوير مهارات وقدرات الموارد البشرية لتعزيز الأداء المؤسسي
ترسيخ ثقافة الابتكار في العمل الحكومي، نشر ثقافة التميز، خلق بيئة عمل محفزة وجاذبة.	تعزيز الثقافة المؤسسية الداعمة للابتكار والتميز والتطوير المستمر
الحوكمة الرشيدة، كفاءة إدارة الموارد العامة، خفض كلفة التشغيل، تعزيز الشفافية والنزاهة.	تحسين كفاءة إدارة الموارد المالية والمادية

البرامج والمبادرات

تُعد البرامج والمبادرات ركيزة أساسية في البناء الاستراتيجي لوزارة الزراعة، حيث تُجسد التوجهات والرؤى المؤسسية في صورة خطط تنفيذية قابلة للقياس والتقييم. وتكمن أهمية تضمين هذه البرامج والمبادرات ضمن الاستراتيجية المؤسسية في تعزيز الاتساق بين الأهداف بعيدة المدى والأنشطة التشغيلية، بما يضمن توجيه الموارد بكفاءة نحو تحقيق نتائج ذات أثر ملموس على القطاع الزراعي.

إن إدراج البرامج والمبادرات في الإطار الاستراتيجي للوزارة يُسهم في ترسيخ مبدأ الشفافية والمساءلة، ويُسهّل عملية المتابعة والتقييم المستندة إلى مؤشرات أداء واضحة، ويعزز من مواصلة الجهود مع الأولويات الوطنية في مجالات الأمن الغذائي، واستدامة الموارد الطبيعية، والتنمية الريفية. كما يُمكن الوزارة من كسب ثقة الشركاء والداعمين، من خلال تقديم رؤية متكاملة ومحددة تعكس التزاماتها التنموية.

وبالتالي، فإن ربط البرامج والمبادرات بالاستراتيجية المؤسسية ليس مجرد إجراء تنظيمي، بل يمثل أداة استراتيجية فاعلة لضمان كفاءة التنفيذ، واستدامة الأثر، وتحقيق التحول المطلوب في القطاع الزراعي وفقاً لأفضل الممارسات المؤسسية.

المبادرات والبرامج المرتبطة بها:

الأولوية الأولى: تطوير بيئة الأعمال في القطاع الزراعي.

البرنامج المرتبط بالأولوية الأولى:

- برنامج تطوير بيئة الأعمال في القطاع الزراعي
- برنامج رفع كفاءة خدمات الإرشاد الزراعي.

الأولوية الثانية: تعزيز الأمن الغذائي والاستدامة والقدرة على تحمل التغيير المناخي.

البرنامج المرتبط بالأولوية الثانية:

- برنامج تنمية واستدامة الحراج والمراعي والنظام البيئي
- برنامج تعزيز الاستدامة والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية
- برنامج تطوير وتنظيم الانتاج النباتي

الأولوية الثالثة: المحافظة على التنوع الحيوي وتطوير النظم الايكولوجية

البرنامج المرتبط بالأولوية الثالثة:

- برنامج تنمية واستدامة الحراج والمراعي والنظام البيئي
- برنامج تعزيز الاستدامة والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية

الأولوية الرابعة: تطوير عناقيد الصناعات الزراعية القائمة على المدخلات المحلية.

البرنامج المرتبط بالأولوية الرابعة:

- برنامج حماية الثروة الحيوانية
- برنامج رفع كفاءة خدمات الإرشاد الزراعي.
- برنامج تطوير وتنظيم الانتاج النباتي

الأولوية الخامسة: تعزيز الاستثمار والبنية المعرفية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في قطاع الزراعة

وتعزيز تنافسية الصادرات الزراعية

البرنامج المرتبط بالأولوية الخامسة:

- تطوير بيئة الأعمال في القطاع الزراعي
- تطوير وتنظيم الانتاج النباتي
- حماية الثروة الحيوانية
- برنامج المركز الوطني للبحوث الزراعية.

الأولوية السادسة: تحسين جودة الحياة الريفية.

البرنامج المرتبط بالأولوية السادسة:

- برنامج تعزيز الاستدامة والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية
- برنامج رفع كفاءة خدمات الارشاد الزراعي.

أولوية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأشخاص ذوي الإعاقة:

- إعداد وتيسير الوصول إلى الإحصاءات والبيانات الخاصة بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة (ملحق رقم 4).
- إعطاء المزيد من النساء فرصاً متساوية للمشاركة وتقلد المناصب القيادية.
- زيادة فرص توظيف وتدريب الشباب وذوي الإعاقة.

البرنامج المرتبط بالأولوية:

- تطوير بيئة الاعمال في القطاع الزراعي
- رفع كفاءة خدمات الارشاد الزراعي.
- تعزيز الاستدامة والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية

الأولوية المتعلقة بالتغير المناخي:

- الحد من المخاطر المناخية والوصول إلى اقتصاد منخفض الانبعاثات.
- ضمان موارد زراعية مستدامة وأنظمة ايكولوجية مزدهرة ومنتجة.

البرنامج المرتبط بالأولوية:

- تعزيز الاستدامة والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية
- برنامج تنمية واستدامة الحراج والمراعي والنظام البيئي

إدارة المخاطر

تُعتبر إدارة المخاطر جزءاً أساسياً ومتكاملاً تهدف إلى التعرف المبكر على المخاطر المحتملة التي قد تواجه الوزارة في مختلف جوانب عملها، سواء المتعلقة بالأهداف الإستراتيجية أو العمليات التشغيلية، بالإضافة إلى المخاطر البيئية والتقنية. وتعتمد إدارة المخاطر على تقييم هذه المخاطر من حيث احتمالية حدوثها وتأثيرها المحتمل، ومن ثم وضع الخطط والإجراءات الملائمة للتعامل معها والحد من آثارها السلبية. كما تضمن إدارة المخاطر تحقيق الأهداف الإستراتيجية للوزارة بكفاءة وفعالية، مع التعامل المستمر مع المخاطر التي قد تؤثر على سير العمل في كافة الجوانب. وقد تم إعداد وتنفيذ عدد من الخطط الخاصة بإدارة المخاطر، والتي أُدرجت ضمن الملاحق المرافقة لهذه الإستراتيجية، فيما لا تزال بعض الخطط الأخرى قيد الإعداد والتطوير لضمان تغطية شاملة لكل أنواع المخاطر المحتملة.

وبذلك، تساهم إدارة المخاطر في تعزيز قدرة الوزارة على مواجهة التحديات المختلفة وتقليل الآثار السلبية، مما يدعم استمرارية العمل ويزيد من فرص تحقيق النجاح والاستدامة على المدى الطويل في قطاع الزراعة.

المخاطر المتعلقة بالأهداف الإستراتيجية

تحليل المخاطر المتعلقة بالإستراتيجية المؤسسية 2026-2030

الرقم	الهدف الاستراتيجي	تصنيف الخطر	الاجراءات الوقائية
1	رفع رضا متلقي الخدمة	مرتفع	تطوير البنية التحتية الرقمية، لتوفير كوادر متخصصة، وتحديث خطة التحول الرقمي
2	رفع رضا متلقي الخدمة	متوسط	تعزيز التواصل الداخلي، وضبط قنوات الشكاوى، وتدريب الموظفين على خدمة العملاء.
3	تحسين الكفاءة التشغيلية	مرتفع	تبسيط الإجراءات وتحديثها، وتدريب الموظفين على التغيير والتحسين المستمر.
4	التحول الرقمي	متوسط	رفع وعي الموظفين، تحديث سياسات الحماية، إنشاء وحدة أمن معلومات مخصصة
5	التحول الرقمي	متوسط	برامج توعية رقمية، تمكين القيادات الرقمية، ودمج الموظفين في مراحل التحول
6	تطوير الموارد البشرية	مرتفع جداً	وضع خطة تعاقب وظيفي، ونظام حوافز مرتبط بالأداء والكفاءات.
7	تطوير الموارد البشرية	متوسط	تخصيص موازنات تدريب فعالة، وقياس مردود التدريب، وتحديث أدوات التقييم.
8	الابتكار والتميز	متوسط	تبني مبادرات لتحفيز الإبداع، إشراك القادة في دعم بيئة الابتكار
9	الابتكار والتميز	مرتفع جداً	تطوير خطة زمنية للتقويم والمشاركة، تشكيل فرق عمل لجودة الأداء المؤسسي
10	الاستدامة المالية	مرتفع	رقابة مالية دقيقة، أتمتة نظم الشراء، تدريب مسؤولي الشراء العادل على الكفاءة المالية
11	الاستدامة المالية	مرتفع	مراجعة توزيع الموارد والمخزون، واستخدام أنظمة لإدارة المخزون والتوزيع

المخاطر البيئية والتقنية

- تم تشكيل لجنة المخاطر وإدارة الازمات لتقييم وتحديد و إدارة جميع المخاطر والازمات المتعلقة بالوزارة حيث ان هذه اللجنة لها لادور حيوي في التخفيف من تأثير الازمات والكوارث المحتملة على القطاع الزراعي وتعزيز قدرة الوزارة على الاستجابة السريعة والفعالة لهذه الازمات حيث تقوم اللجنة بتحديد وتحليل المخاطر ووضع خطط الطوارئ واعداد برامج التدريب والتأهيل للفرق المعنية بالاستجابة والفئات المستهدفة وتقوم ايضا على رصد وتقييم الازمات والمخاطر العالمية والمحلية

والتي قد تؤثر على القطاع الزراعي بالإضافة إلى التوعية والاعلام من خلال اقنونات التواصل المختلفة.

- تم انجاز ومراجعة عدد من خطط ادارة المخاطر البيئية (خطة الجراد، إدارة الغابات ومواجهة الحرائق ، خطة الحراج لمواجهة الاحوال الجوية، خطة فصل الشتاء، الخطة التنفيذية في حالات انقطاع التيار الكهربائي الشامل لوزارة الزراعة). ويتضمن الملحق رقم (5) خطط الطوارئ.
- يجري العمل حالياً لإنجاز وإعداد عدد من خطط الطوارئ و المصفوفات والخطط التنفيذية مثل (مصفوفة مخاطر القطاع الزراعي، خطط تنفيذية لقطاع الثروة النباتية، خطط تنفيذية للخطط الوطنية عن المركز الوطني للامن وإدارة الازمات، خطط تنفيذية لقطاع الثروة الحيوانية والامراض المشتركة).

المتابعة والتقييم

تعتبر متابعة وتقييم تنفيذ الإستراتيجية من أهم متطلبات نجاح الإستراتيجية في تحقيق أهدافها. فهي تضع صانعي ومتخذي القرار في الجهات الشريكة في تنفيذ الإستراتيجية في صورة الانجاز في محطات زمنية محددة والمعوقات التي قد تعترض سير عمل المشاريع والإجراءات والعمل على تجاوزها بسرعة وفعالية لتمهيد الطريق لتنفيذ الإستراتيجية وتحقيق أهدافها على نحو فعال.

وسوف تتولى مديرية التخطيط الإستراتيجي في وزارة الزراعة متابعة وتقييم الإستراتيجية وهذا يتطلب منها ما يلي:

- 1- وضع مصفوفة الازان المعيارية للاهداف والبرامج والمشاريع
- 2- إنشاء قاعدة بيانات لمشاريع الإستراتيجية والإجراءات التشريعية والإدارية المطلوب تنفيذها.
- 3- تصميم نماذج خاصة للمتابعة ومؤشرات التقييم.
- 4- متابعة مراحل التنفيذ وتقديم تقارير ربعيه أو نصف سنوية على الأقل لوزير الزراعة لبيان مستوى الانجاز في المشاريع والإجراءات التشريعية والإدارية وبيان المشاكل التي تواجه التنفيذ تمهيداً لنقلها إلى صانعي ومتخذي القرارات لدى الجهة المسؤولة عن التنفيذ.

مصفوفة المؤشرات الأداء الرئيسية

الجهة المسؤولة عن متابعة المؤشر	المستهدف 2033	السنة الأساس	القيمة الأساسية	وحدة المؤشر	مؤشر الاداء	المبادرة	الهدف الإستراتيجي الفرعي	الهدف الاستراتيجي
مديرية الموارد البشرية قسم التطوير المؤسسي	%88	2024	%83	%	رفع مستوى رضا متلقي الخدمة			1. تقديم خدمات زراعية مبتكرة وسريعة لزيادة مستوى رضا متلقي الخدمة
مديرية الموارد البشرية قسم التطوير المؤسسي	%88	2024	%85	%	زيادة رضا الموظفين			1.1 تحسين كفاءة العمليات الخدمية والإدارية
مديرية الموارد البشرية قسم التدريب	8800	2025	2115	عدد (تراكمي سنوي)	زيادة عدد الموظفين الذين تم تدريبهم وتأهيلهم في المجالات الفنية والمهارات الأساسية	1.1.1 بناء القدرات الفردية لموظفي وزارة الزراعة		
مديرية التخطيط الإستراتيجي	نعم	2025	لا	نعم/لا	تطوير منصة رقمية لخدمات الارشاد	1.1.2 تطوير منصة رقمية لخدمات الارشاد والمعلومات الزراعية		
مديرية التخطيط الاستراتيجي	18	2025	5	عدد	انشاء أنظمة للتدريب الافتراضي	1.1.3 بناء قدرات التطوير تقنيات التدريب من خلال الواقع الافتراضي		
مديرية الموارد البشرية قسم التطوير المؤسسي	%92	2024	%90.5	%	زيادة رضا الموردين			1.2 تطوير البيئة المؤسسية ومهارات وقدرات الموارد البشرية
مديرية التخطيط الاستراتيجي	نعم	2024	نعم	نعم/لا	انشاء مبنى جديد لوزارة الزراعة	1.2.1 مبنى وزارة الزراعة الجديد		
مديرية التخطيط الاستراتيجي	20	2024	4	عدد	ادامة وصيانة 10% من المرافق والابنية سنوياً	1.2.2 انشاء وصيانة المرافق والابنية		
مديرية التخطيط الاستراتيجي	27	2024	25	الف عينة	زيادة عدد فحوصات المختبرات البيطرية بنسبة 10% سنوياً	1.2.3 انشاء وتأهيل وتجهيز المختبرات البيطرية		

الهدف الاستراتيجي	الهدف الإستراتيجي الفرعي	المبادرة	مؤشر الاداء	وحدة المؤشر	القيمة الاساسية	السنة الاساس	المستهدف 2033	الجهة المسؤولة عن متابعة المؤشر
		1.2.4 تطوير البنية التحتية لمختبرات الثروة النباتية	زيادة عدد العينات النباتية (الف عينة) بنسبة 2% سنوياً	الف عينة	27	2024	32	مديرية التخطيط الاستراتيجي
2. تعزيز استخدام التكنولوجيا و التحول الرقمي في الوزارة		2.1 اتمتة الخدمات الحكومية الزراعية	زيادة نسبة الخدمات الزراعية الحكومية المقدمة رقمياً	%	52%	2024	100%	مديرية الموارد البشرية قسم التطوير المؤسسي
		2.2 إنشاء نظام متابعة وتقييم	إنشاء نظام المتابعة والتقييم	نعم/لا	لا	2025	نعم	مديرية التخطيط الاستراتيجي
		2.3 إنشاء قاعدة بيانات المشاريع	قاعدة بيانات المشاريع	نعم/لا	لا	2025	نعم	مديرية التخطيط الاستراتيجي
		2.4 إنشاء نظام المنح والقروض	إنشاء نظام المنح والقروض	نعم/لا	لا	2025	نعم	مديرية التخطيط الاستراتيجي
		2.5 إنشاء نظام تتبع المنتجات الزراعية	انشاء نظام تتبع المنتجات الزراعية	نعم/لا	لا	2025	نعم	مديرية التخطيط الاستراتيجي
3. تعزيز الثقافة المؤسسية الداعمة للابتكار والتميز والتطوير المستمر			زيادة عدد الأفكار التطويرية المعتمدة والمنفذة سنوياً	عدد	12	2025	18	مديرية الموارد البشرية قسم التدريب
		3.1 دعم مشاركة الموظفين في تقديم الأفكار الابتكارية	رفع معدل المشاركة في تقديم الأفكار الابتكارية من الموظفين سنوياً	عدد	36	2025	54	مديرية الموارد البشرية قسم التدريب
		3.2 تطوير نظام حوافز لتحفيز وتكريم موظفي للجميع الفئات المتميزين في الأداء، بناءً على معايير أداء واضحة ومعتمدة	تطوير خطة حوافز لتحفيز وتكريم موظفي للجميع الفئات المتميزين في الأداء، بناءً على معايير أداء واضحة ومعتمدة تم تطويره	نعم/لا	نعم	2025	نعم	مديرية الموارد البشرية قسم التدريب
		3.3 بناء قدرات الموظفين على أساليب التفكير الإبداعي والابتكاري	زيادة عدد المتدربين سنوياً للموظفين على أساليب التفكير الإبداعي والابتكاري سنوياً	عدد	60	2025	78	مديرية الموارد البشرية قسم التدريب

الهدف الاستراتيجي	الهدف الإستراتيجي الفرعي	المبادرة	مؤشر الاداء	وحدة المؤشر	القيمة الاساسية	السنة الاساس	المستهدف 2033	الجهة المسؤولة عن متابعة المؤشر
		3.4 بناء قدرات القيادات حول ادارة التغيير والابتكار والتعلم الذاتي	زيادة عدد المتدربين سنويا للقيادات حول ادارة التغيير لتحفيز فرقهم نحو الابتكار والتعلم الذاتي سنوياً	عدد	50	2025	62	مديرية الموارد البشرية قسم التدريب
	4. تحسين كفاءة استخدام إدارة الموارد المالية والمادية		زيادة الانفاق الراسمالي الفعلي إلى المخصص بنسبة 20%	%	81.2%	2025	91%	مديرية التخطيط الاستراتيجي
	4.1 تطوير خطة تنفيذية سنوية لكافة القطاعات لضمان حسن استخدام الموارد المالية	تطوير الخطة التنفيذية السنوية لكافة القطاعات لضمان حسن استخدام الموارد المالية	نعم/لا	نعم	2025	نعم		مديرية التخطيط الاستراتيجي
	4.2 تطوير خطة مشتريات الوزارة تراعي الشمولية وتحميلها على نظام العطاءات الحكومية	تطوير خطة مشتريات الوزارة تراعي الشمولية وتحميلها على نظام العطاءات الحكومية	نعم/لا	نعم	2025	نعم		مديرية التخطيط الاستراتيجي
	4.3 اتمتة العطاءات والمشتريات وتنفيذ من خلال نظام العطاءات الحكومية	إنشاء نظام العطاءات الحكومية	نعم/لا	نعم	2025	نعم		مديرية الموارد البشرية العطاءات
	4.4 ترشيد استهلاك الطاقة	زيادة عدد الوحدات الادارية المزودة بالطاقة الشمسية بنسبة 50% سنوياً	عدد	12	2025	18		مديرية الموارد البشرية الابنية

ملحق رقم (1) القوانين والتعليمات والانظمة:

القوانين
قانون ضمان حق الحصول على المعلومات وتعديلاته رقم 47 لسنة 2007
قانون صندوق دعم الثروة الحيوانية وحمايتها
قانون حماية الأصناف النباتية الجديدة رقم (24) لسنة 2000
قانون صندوق إدارة المخاطر الزراعية رقم (5) لسنة 2009 وتعديلاته
قانون الزراعة رقم (13) لسنة 2015 وتعديلاته
الانظمة
نظام إدارة الموارد البشرية في القطاع العام لسنة 2024 رقم 33 وتعديلاته
نظام المجلس الاعلى للامن الغذائي وتعديلاته رقم 43 لسنة 2023
نظام عمال الزراعة رقم 19 لسنة 2022
نظام المشتريات الحكومية رقم 8 لسنة 2022 وتعديلاته
نظام تسجيل الاصناف النباتية الجديدة وتعديلاته رقم 76 لسنة 2002
النظام المالي وتعديلاته رقم 3 لسنة 1995
نظام الرفق بالحيوان رقم 11 لسنة 2010
نظام إدارة شؤون صندوق إدارة المخاطر الزراعية رقم 72 لسنة 2016
نظام تعويض المشتركين في صندوق ادارة المخاطر الزراعية رقم 56 لسنة 2012
نظام تصنيف الطيور البرية والحيوانات البرية المحظور صيدها تبعا لدرجة حمايتها رقم 43 لسنة 2009
نظام اسواق الجملة للمنتجات البستانية لأمانة عمان الكبرى رقم 169 لسنة 2017
نظام اسواق الجملة للخضار والفواكه وتعديلاته رقم 129 لسنة 2017
نظام تنظيم استعمال الأراضي رقم 6 لسنة 2007 وتعديلاته
التعليمات
تعليمات توفيق الاوضاع ومنح الزيادات السنوية للمؤهلات العلمية لسنة 2025

تعليمات الأداء الاستثنائي لسنة 2025
تعليمات العمل الإضافي لسنة 2025
تعليمات التقييم والتحليل الكمي والموضوعي للوظائف في القطاع العام لسنة 2025
تعليمات استقطاب وتعيين الموظفين في القطاع العام لسنة 2025
تعليمات تحديد الدرجة الوظيفية للموظفين لغايات تطبيق احكام نظام التأمين الصحي المدني ونظام الانتقال والسفر لسنة 2025
تعليمات وشروط استعمال المياه العادمة والمعالجة والمياه المالحة والمياه المسوسة رقم 16-ز لسنة 2022 وتعديلاته
تعليمات تسجيل ونتاج واستيراد وبيع المخصبات الزراعية ومنظمات نمو النبات رقم ز-6 لسنة 2021
تعليمات تجميع ومعالجة وتخزين و نقل الزبل الحيواني غير المعالج لسنة 2024
تعليمات تعويض مزارعي الثروة النباتية والحيوانية المتضررين من المخاطر الزراعية رقم (3/ز) لسنة 2024
تعليمات تنظيم الشؤون المالية لمجلس الامن الغذائي رقم (5/ز) لسنة 2024
تعليمات تتبع المنتجات الزراعية رقم(1/ز) لسنة 2024
تعليمات تعويض مزارعي الثروة النباتية والحيوانية المتضررين من المخاطر الزراعية رقم (3/ز) لسنة 2024
تعليمات تنظيم الشؤون المالية لمجلس الامن الغذائي رقم (5/ز) لسنة 2024
تعليمات تتبع المنتجات الزراعية رقم(1/ز) لسنة 2024
تعليمات التعامل مع الحيوان رقم (18/ز) لسنة 2022
تعليمات تنظيم واستخدام نظام الخدمات الالكترونية لوزارة الزراعة رقم (19/ز) لسنة 2022
تعليمات إصدار دفتر خدمات الثروة الحيوانية رقم (16/ز) لسنة 2016
تعليمات تسجيل الحيازات الزراعية النباتية وترميز الأنشطة الزراعية النباتية المرخصة رقم (14/ز) لسنة 2022
تعليمات شروط واجراءات تسجيل اصناف البذور والتقاوي للخضروات واصولها المستوردة والمنتجة محليا وشروط انتاجها وتداولها رقم (13/ز) لسنة 2022
تعليمات حماية الأراضي الزراعية رقم (11/ز) لسنة 2022
تعليمات تنظيم وترخيص الأنشطة الزراعية النباتية رقم (9/ز) لسنة 2022
تعليمات تنظيم إجراءات المشتريات الحكومية لسنة 2023

تعليمات إدارة وتنظيم المستودعات الحكومية والرقابة على المخزون لسنة 2023
تعليمات شروط اجراءات الرقابة والتفتيش على الانشطة الزراعية رقم (8/ز) لسنة 2022
تعليمات تصنيف الانشطة الزراعية حسب درجة الخطورة رقم (7/ز) لسنة 2022
تعليمات تحديد شروط ومؤهلات المفتشين الزراعيين رقم (6/ز) لسنة 2022
تعليمات التعامل مع المبيدات ومتبقياتاها وترخيص خدمات مكافحة الآفات الزراعية والصحة العامة والمخازن رقم (1/ز) لسنة 2022
تعليمات الاعتراض على قرارات وإجراءات الرقابة والتفتيش على الأنشطة الزراعية رقم (5/ز) لسنة 2022
تعليمات تسجيل واستيراد وتداول والاتجار بالمبيدات والأعداء الحيوية رقم (5/ز) لسنة 2023
تعليمات مكافحة سوسة النخيل الهندية الحمراء رقم (3/ز) لسنة 2022
تعليمات ترخيص مبخرة اعلاف رقم (10/ز) لسنة 2011
تعليمات ترخيص الجمعيات الزراعية المتخصصة غير التعاونية وتعديلاتها رقم (15/ز) لسنة 2017
تعليمات النظر في الاعتراضات على اجراءات تدابير الصحة والصحة النباتية رقم (8/ز) لسنة 2021
تعليمات معاملة وختم مواد التعبئة والتغليف الخشبية المستخدمة في توضيب الإرساليات الصادرة والواردة رقم (9/ز) لسنة 2021
تعليمات الحجر النباتي رقم (12/ز) لسنة 2021
تعليمات صناعة الادوية البيطرية والمستحضرات الحياتية والمبيدات البيطرية وتسجيلها وترخيصها وتداولها
تعليمات الحيازات الزراعية الحيوانية رقم (6/ز) لسنة 2024
تعليمات مرض الحمى الفحمية رقم (1/ز) لسنة 2018
تعليمات تنظيم تربية الاسماك والاحياء المائية ومنتجاتها رقم (7/ز) لسنة 2019
تعليمات الأمراض الحيوانية المعدية والوبائية الواجب الابلاغ عنها رقم (8/ز) لسنة 2019
تعليمات احتياطات وإجراءات السيطرة على انتشار الأمراض الحيوانية المعدية والوبائية وطرق الوقاية منها ومكافحتها (9/ز) لسنة 2019
تدابير الصحة والصحة النباتية لسنة 2024
تشكيل لجنة حماية الاصناف النباتية الجديدة (45/ز) لسنة 2003
إجراءات نقل ملكية الصنف المحمي ورهنه والحجز عليه وسائر التصرفات القانونية المتعلقة به بما في ذلك الترخيص باستغلاله (1/ح) لسنة 2014

تعليمات مكافحة داء الكلب(ز/8) لسنة 2018
تعليمات مرض الحمى الفحمية رقم (ز/1) لسنة 2018
تعليمات ضبط جودة الخضار والفواكه الطازجة(ز/35) لسنة 2016
تعليمات صيد الأسماك في مسطحات المياه العذبة(ز/44) لسنة 2016
تعليمات تنظيم وترخيص مسالخ الدواجن رقم (ز/3) لسنة 2025
تعليمات تنظيم صناعة الأعلاف والاتجار بها ومراقبة مصانع الأعلاف(ز/11) لسنة 2016
تعليمات ترخيص وتنظيم مزارع الخيول رقم (ز/6) لسنة 2018
تعليمات تنظيم مزارع الدواجن والمفرخات رقم (ز/5) لسنة 2018
تعليمات ترخيص مزارع الحمام وطيور الزينة رقم (ز/4) لسنة 2018
تعليمات ترخيص وتنظيم مزارع تربية الأغنام لسنة رقم (ز/40) 2016 وتعديلاتها
تعليمات ترخيص، تنظيم مزارع تسمين الخراف والجديان رقم (ز/39) لسنة 2016 وتعديلاتها
تعليمات ترخيص وتنظيم مزارع الابل رقم (ز/17) لسنة 2016 وتعديلاتها
تعليمات ترخيص وتنظيم مزارع تسمين العجول رقم (ز/16) لسنة 2016 وتعديلاتها
(تعليمات ترخيص وتنظيم مزارع تربية الأبقار رقم (ز/15) لسنة 2016 وتعديلاتها
تعليمات الإستثمار في الحراج الخاص رقم (ز/18) لسنة 2018
تعليمات تنظيم إدارة الحراج الحكومي والأشجار الحرجية النامية على أراضي الخزينة والأراضي الحرجية رقم (ز/1) لسنة 2017)
تعليمات تحسين أراضي المراعي وتطويرها والمحافظة عليها واستغلالها رقم (ز/45) لسنة 2016
تعليمات تحليل مواد العلف الخام والعلف المصنع والإضافات العلفية واختبارها مخبريا رقم (ز/2) لسنة 2018
تعليمات تسجيل مواد العلف الخام من أصل حيواني والعلف المصنع والإضافات العلفية رقم (ز/10) لسنة 2016
تعليمات إجازة المواد العلفية المستوردة رقم (ز/45) لسنة 2016
تعليمات تنظيم إقامة وتشغيل ومراقبة مصانع مخلفات ذبح الحيوانات والدواجن بهدف تحويلها إلى مواد علفية رقم (ز/9) لسنة 2016
تعليمات النقل المبرد للمنتجات الزراعية الطازجة رقم (ز/37) لسنة 2016
تعليمات ترخيص مراكز تدرج وتعبئة الخضار والفواكه الطازجة رقم (ز/34) لسنة 2016
تعليمات ترخيص المختبرات البيطرية الخاصة رقم (ز/11) لسنة 2015

تعليمات ترقيم المواشي وتسجيل مزارع الثروة الحيوانية رقم (ز/31) لسنة 2016
تعليمات الشروط الفنية والصحية الواجب توفرها في حدائق الحيوان والسيرك ومحلات بيع الحيوانات واسماك وطيور الزينة ومراكز الإيواء والتدريب والإكثار ومراكز رعاية الحيوان رقم (ز/10) لسنة 2015
تعليمات الشروط والاسس الواجب توافرها لاستغلال المجاورين للغابات للأراضي الحرجية رقم (ز/25) لسنة 2016
تعليمات إتلاف الخضار والفواكه الطازجة غير الصالحة للتسويق رقم (ز/33) لسنة 2016
تعليمات ترخيص منتجات الدواجن التي تحمل صفة مميزة 42 رقم (ز/31) لسنة 2016
تعليمات إزالة ونقل أشجار الزيتون المثمرة من الأصناف الرومية النادرة او المعمرة رقم (ز/2) لسنة 2016
تعليمات تنظيم وترخيص الانشطة الزراعية النباتية رقم (ز/9) لسنة 2022
تعليمات تنظيم تربية نحل العسل ومنتجاته رقم (ز/4) لسنة 2017
تعليمات الحجر البيطري والصحة الحيوانية رقم (ز/21) لسنة 2018
تعليمات الزراعة العضوية رقم 4/ لسنة 2025
تعليمات تنظيم صيد الأسماك والأحياء المائية في خليج العقبة رقم (ز/1) لسنة 2020
تعليمات مطابقة مستوردات المنتجات الزراعية ومدخلات الانتاج الزراعية رقم 1/ لسنة 2025
تعليمات تنظيم وترخيص مسالخ المواشي رقم (ز/7) لسنة 2018
الأسس والقرارات
انشاء منطقة تنموية للصناعات الزراعية في قرية غور المزرعة والحديثة-الاعوار الجنوبية-الكرك لسنة 2024
قرار رقم رفع الحد الأدنى للاجور سنة 2024
قرار بدل الخدمات الزراعية وتعديلاته رقم (ز/6) لسنة 2023 وتعديلاته
قرار تحديد آلية استيراد حطب التدفئة والوقود وتعديلاته
الاسس والشروط الواجب توفرها في المختبرات الخاصة المعتمدة لفحوصات النباتية والحيوانية
قرار تحديد الاشجار المعمرة أو النادرة والنباتات البرية المهددة بالانقراض وحظر قطعها رقم (ز/24) لسنة 2016

ملحق رقم (2) ادارة الشكاوى والاقتراحات في وزارة الزراعة:

إدارة الشكاوي والإقتراحات في وزارة الزراعة :

منهجية صندوق الشكاوي والإقتراحات :

<p>- سياسات وإجراءات وزارة الزراعة في التعامل مع الشكاوي/اقتراحات الموظفين. - معالجة شكاوي واقتراحات لتحديد نقاط الخلل ومعالجتها واتخاذ الاجراءات اللازمة للتعامل معها وتحسينها لتحقيق أعلى درجة رضا للموظفين</p>	موضوع المنهجية
<p>يطبق على جميع موظفي الوزارة، متلقي الخدمة</p>	نطاق المنهجية
<p>كافة الموظفين ومتلقي الخدمة.</p>	الفئات المستهدفة
<p>1- مأسسة التعامل مع شكاوي /اقتراحات الموظفين ومتلقي الخدمة. 2- لبيان الآلية المتبعة للتعامل ومتابعة منهجية الشكاوي /اقتراحات الموظفين في الوزارة ومتلقي الخدمة 3- تشجيع العمل بروح الفريق الواحد والتعلم والبحث عن الإبداع والتميز بين موظفي الوزارة . 4- تحسين الثقة والرضا لدى موظفي الوزارة . 5- رفع كفاءة وفاعلية الموظفين وزيادة قدرتهم على حل المشكلات واتخاذ القرارات وتحقيق الأهداف بأفضل النتائج . 6- المساهمة بتميز الخدمة وتحسين بيئة تقديم الخدمة ضمن أفضل الممارسات. 7- المساهمة بالحرص على مشاركة وإرضاء الموظفين . 8- المساهمة بالتعلم ونقل المعرفة . 9- المساهمة بتجذير الإيمان بالتطوير والتحسين المستمر. 10- المساهمة بالحرص على سمعة الوزارة وتعزيز الثقة بها . 11- التعامل مع شكاوي واقتراحات الموظفين ومتلقي الخدمة بفاعلية لحلها ومنع تكرارها في المستقبل لتحقيق أفضل الممارسات وتحسين بيئة العمل. 12- اقتراحات الموظفين ومتلقي الخدمة ودراسة امكانية تطبيقها .</p>	اغراض واهداف المنهجية

<p>1. القوانين والأنظمة والتعليمات ذات الصلة بموضوع هذه المنهجية . 2. الممارسات المثلى في مجال معالجة الشكاوي واقتراحات الموظفين ومتلقي الخدمة.</p>	المرجعيات
<p>الشكوى: اعتراض موثق مقدم من الموظف أو متلقي الخدمة لعدم حصوله على المنفعة المتحققة بالشكل الأمثل لديه. المقترح: فكرة مبتكرة من الموظف أو متلقي الخدمة هدفها الوصول إلى مستوى أفضل في تقديم الخدمات من حيث الوقت والكلفة والجهد والاجراء .</p>	التعريفات

لجنة صندوق الشكاوي والاقتراحات	1-الإعداد والتطوير والتحديث	المسؤوليات والصلاحيات
	2- الاعتماد والتوجيه	
لجنة الشكاوي والاقتراحات	3- التنفيذ والتنفيذ	
- مدراء المديرية ورؤساء الأقسام ولجنة صندوق الشكاوي والاقتراحات-قسم التطوير المؤسسي	4- المراجعة والتقييم	

لجنة صندوق الشكاوي والإقتراحات	اتخاذ الاجراءات
خطوات عمليات المنهجية	
<ul style="list-style-type: none"> • البدء بتشكيل لجنة صندوق الشكاوي والاقتراحات والتي تتولى مهام عمل محددة وواضحة • تحديد مهام اللجنة لتفعيل تطبيق منهجية صندوق الشكاوي والاقتراحات • تتولى اللجنة اعداد ومراجعة وتطوير آلية تقديم الشكاوي والاقتراحات ومتابعتها. • استخراج نتائج التطبيق السابق من قبل اللجنة. 	الإعداد والتحديث والتطوير

<p>تقوم لجنة صندوق الشكاوي والاقتراحات بمتابعة كافة الشكاوي التي تم دراستها بشكل دوري حسب النماذج المعتمدة (خدمة الجمهور ،البريد الإلكتروني، نموذج الشكاوي)</p>	<p>الاعتماد والتوجيه</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تقوم لجنة تخطيط الموارد البشرية بدراسة مخرجات احتياجات الموظفين ضمن الاجتماعات الدورية . • آلية تقديم الشكاوي والاقتراحات :- <ol style="list-style-type: none"> 1. تقديم الشكاوي او اقتراح خطي من قبل الموظفين أو متلقي الخدمة باستخدام نموذج الشكاوي الخاص او كتاب رسمي يوضع في صندوق الشكاوي والاقتراحات. 2. يتم فتح صناديق الشكاوي والاقتراحات بشكل دوري 3. يتم عقد اجتماع للجنة لدراسة جميع الشكاوي والاقتراحات 4. يتم رفع الشكاوي أو الاقتراح الى المديرية المعنية لاتخاذ الاجراءات المناسبة للتعامل معها 5. يقوم مدير المديرية المعني بالشكاوي بدراسة الشكاوي من قبل أصحاب المعرفة والاختصاص وإيعازها للمعنيين للتعامل مع الشكاوي ومعالجتها. 6. تقوم لجنة الشكاوي بالاستعانة بالوثائق ذات العلاقة بموضوع الشكاوي وتحديد أسباب المشكلة وتحليلها واقتراح الحل المثالي للمشكلة والاجراءات التي ستتخذ لمنع تكرار الشكاوي في المستقبل 7. معالجة الاقتراحات من قبل لجنة الشكاوي والاقتراحات لدراستها وتحقيق الممكن منها ، وجمع ردود المديرية والمعنيين على الشكاوي المقدمة أو الإقتراح. 8. يحق للجنة الشكاوي مقابلة اي من الموظفين ذوي العلاقة بموضوع الشكاوي مدار البحث لتحقيق منها كما يحق لها طلب اي وثيقة او سجل يتعلق بموضوع الشكاوي. 9. تحليل نتائج شكاوي الموظفين ومتلقي الخدمة 10.التباحث حول التطوير والتحديث لمعالجة الاقتراحات والشكاوي . 	<p>التفعيل والتنفيذ</p>

مقاييس الأداء :

*مؤشرات قياس فاعلية المنهجية / ومؤشرات فاعلية التطبيق :

1. عدد الشكاوي التي تمت معالجتها.
2. عدد الإقتراحات التي تم تقديمها.
3. نسبة رضا أصحاب العلاقة المعنيين .
4. عدد المبادرات واقتراحات التحسين المقدمة من الموظفين .
5. معدل الشكاوي والمقترحات في كل عام.

- دورية المراجعته والتقييم للمنهجية :

المراجعة والتقييم

الاجتماعات الدورية

- رفع تقرير سنوي بنتائج عمل اللجنة ونصف سنوي إلى عطوفة الأمين العام.

دورية المراجعة والتقييم للمنهجية :

يتم مراجعة هذه المنهجية لغاية التعديل و التطوير مرة كل سنة، ومن الممكن مراجعة هذه المنهجية إذا استدعت الحاجة إلى ذلك خلال المدة المقررة.

- نماذج الشكاوي والاقتراحات

- قرارات لجنة صندوق الشكاوى والاقتراحات

- الكتب الرسمية والمذكرات المتعلقة بالشكاوي

-محاضر اجتماعات

-النتائج

الوثائق

المستخدمة

في المنهجية

ملحق رقم (3) إعداد وتيسير الوصول إلى الإحصاءات والبيانات الخاصة بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة

➡ أهم المحاور ومؤشرات الإدماج التي تم العمل بها في تحقيق إدماج النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في وزارة الزراعة :

1. تمثيل النساء في المناصب القيادية: زيادة عدد النساء في المناصب القيادية والإدارية.
2. فرص عمل متساوية: توفير فرص عمل متساوية للرجال والنساء في وزارة الزراعة مع مراعاة الاختصاصات والمواقع ، مع ضمان عدم التمييز على أساس الجنس.
4. تدريب وتطوير مهني: توفير فرص التدريب والتطوير المهني للنساء في وزارة الزراعة ومديريات زراعة المحافظات والأولوية التابعه لها، لتعزيز مهاراتهن وقدراتهن.
5. بيئة عمل آمنة: خلق بيئة عمل آمنة وخالية من التمييز وممارسة العنف و الالتزام بمدونة السلوك الوظيفي والاحترام المتبادل.
6. تمكين المرأة في المجتمعات الريفية: دعم المرأة الريفية وتمكينها من المشاركة في الأنشطة الزراعية والاقتصادية، وضمن المشاريع والخطط المنفذه في تنمية القطاع الزراعي والمشاركة في المعارض والمهرجانات الموسمية يساهم في خلق نافذة تسويقية للمنتجات الزراعية والحرف اليدوية ودعم المشاريع الإنتاجية الصغيرة والتصنيع الغذائي.
7. مشاركة النساء في صنع القرار: زيادة مشاركة النساء في عمليات صنع القرار.

➡ أهمية إدماج المرأة العاملة في وزارة الزراعة:

1. تعزيز التنمية المستدامة: تساهم مشاركة المرأة في وزارة الزراعة في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية.
2. تحسين الإنتاجية: يمكن أن تساهم مشاركة المرأة في تحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة الإنتاج.
3. تعزيز العدالة الاجتماعية: إدماج المرأة يعزز العدالة الاجتماعية ويساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين.
4. تنويع القوى العاملة: يمكن أن يساهم إدماج المرأة في وزارة الزراعة في تنويع القوى العاملة وتعزيز الابتكار والإبداع.

5. تحسين صورة الوزارة: يمكن أن يساهم إدماج المرأة في وزارة الزراعة في تحسين صورة الوزارة وتعزيز ثقة المجتمع بها.

✚ كيفية تعزيز إدماج المرأة العاملة في وزارة الزراعة:

6. وضع سياسات داعمة وبرامج تدريبية لتمكين المرأة: وضع سياسات داعمة للمرأة العاملة في وزارة الزراعة، مثل منح الإجازة للأمومة والرعاية الصحية، وتعزيز المساواة، والالتزام بالقرارات الدولية (مثل قرار مجلس الأمن 1325)، وترسيخ مفاهيم العدالة والمساواة، وتوسيع دور العنصر النسائي في المهام القيادية والإدارية لمواكبة أفضل المعايير وممارسات المهنة.

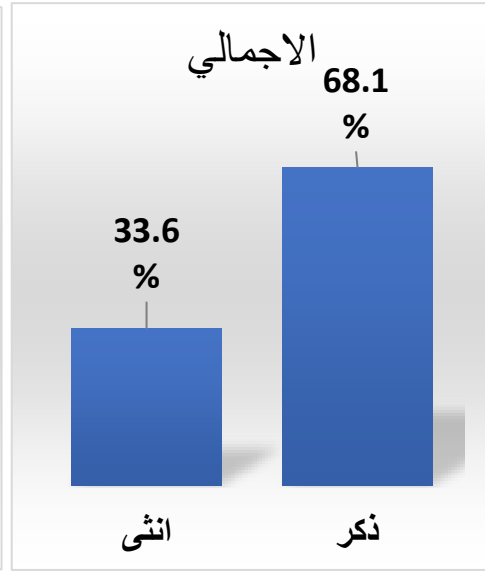
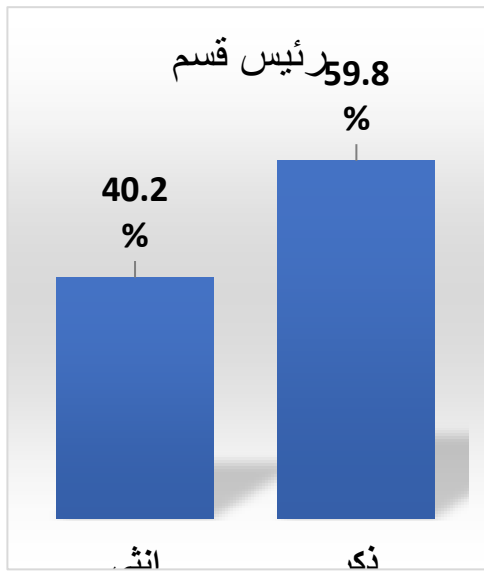
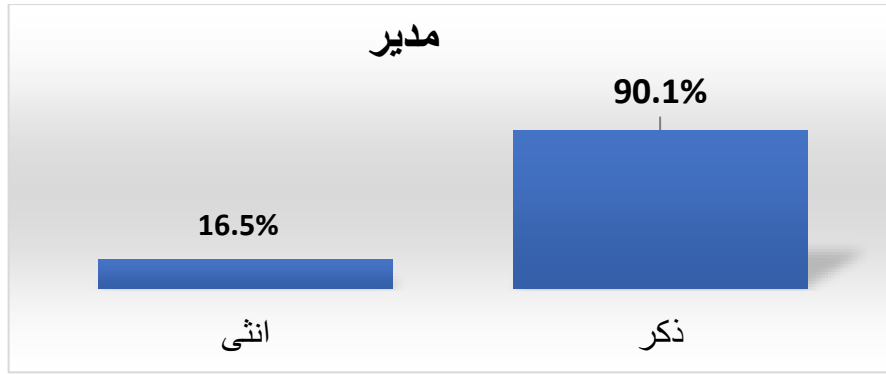
7. توفير فرص التدريب: توفير فرص التدريب وتأهيل القدرات والتطوير المهني للمرأة العاملة في وزارة الزراعة لضمان استفادة الجميع بالتساوي وتخصيص الموارد المتاحة بكفاءة.

8. خلق بيئة عمل آمنة: خلق بيئة عمل آمنة وخالية من التمييز.

9. تعزيز المشاركة في صنع القرار: تعزيز مشاركة الموظفات في عمليات صنع القرار في وزارة الزراعة ووضع الخطط وآليات العمل، ودمج منظور النوع الاجتماعي في كل مراحل التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم.

10. توفير الدعم: توفير الدعم للمرأة العاملة في وزارة الزراعة، مثل توفير الرعاية الصحية والاجتماعية ومنح إجازات الأمومة والرعاية للأطفال والوالدين ما يضمن مراعاة الإحتياجات.

وظائف الادارة الوسطى	ذكر	نكر	انثى	انثى	الاجمالي
مساعد أمين عام	7	87.5%	1	12.5%	8
مدير	82	90.1%	15	16.5%	97
رئيس قسم	156	59.8%	105	40.2%	261
الاجمالي	245	68.1%	121	33.6%	366



ملحق رقم (4) المشاريع المرتبطة بالقضايا المؤسسية ضمن برامج قانون الموازنة

رقم البرنامج	اسم البرنامج	رقم المشروع	اسم المشروع
4001	برنامج تطوير بيئة الاعمال في القطاع الزراعي (الادارة والخدمات المساندة سابقا)	001	مشروع ادامة وتطوير الخدمات الزراعية
		011	مبنى وزارة الزراعة الجديد
		012	انشاء شركة خاصة بالتسويق الزراعي
		015	انشاء نظام تتبع للمنتجات الزراعية النباتية والحيوانية
		017	برنامج لتمويل التخصص في انتاج المحاصيل الصناعية لقطاع الصناعات الزراعية (التكامل الرأسي)
		018	تدريب الشباب والفتيات الأردنيين على المهن الزراعية
		020	تشجيع استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة في مجال أنظمة الري
		023	مختبر زراعي مركزي
		024	الخدمات اللوجستية والفنية للمشاريع الزراعية
		702	تحسين المرافق الزراعية في محافظة العاصمة
		703	انشاء وتوسعة مراكز زراعية في محافظة الزرقاء
		705	انشاء وتجهيز ابنية في محافظة البلقاء
		713	صيانة وتوسعة مباني في محافظة البلقاء
715	انشاء وصيانة المباني في محافظة الكرك		
717	انشاء وصيانة مباني زراعية في محافظة معان		

صيانة وتأهيل مديريات الزراعة ومراكزها في محافظة العقبة	718		
صيانة مباني مديرية زراعة اربد في محافظة اربد	726		
مراكز تدريب وتشغيل في محافظة المفرق	727		
انشاء وصيانة مباني زراعية في محافظة الطفيلة	728		
انشاء وصيانة وتحديث المباني والمرافق الزراعية في محافظة اربد	731		
انشاء وصيانة المباني في محافظة المفرق	732		
ادامة عمل المباني والمرافق الزراعية في محافظة الكرك	733		
تطوير منظومة الارشاد الزراعي	001	برنامج رفع كفاءة خدمات الارشاد الزراعي	4030
التطبيقات والحلول الذكية في الزراعة	002		
مشاريع تنموية للمزارعين في محافظة معان	710	برنامج تعزيز الاستدامة والقدرة على التكيف	4020
تمكين المرأة والتنمية الريفية في محافظة الزرقاء	743	مع التغيرات المناخية (تطوير وإستصلاح الأراضي سابقا)	
مشاريع تنموية للأسر الريفية في محافظة الطفيلة	746		
تطوير البنية التحتية لمختبرات الثروة النباتية	019	تطوير وتنظيم الانتاج النباتي (الانتاج النباتي والوقاية سابقا)	4015
المجلس الاعلى للامن الغذائي	020		
تأسيس حاضنات ابتكار الصناعات الزراعية	021		
اعادة تاهيل محطات الحراج والمشاتل وحماية الغابات في محافظة جرش	702	تنمية واستدامة الحراج والمراعي والنظام البيئي (الحراج والمراعي وتطوير المشاتل سابقا)	4010
اعادة تاهيل محطات الحراج والمشاتل والأبحاث في محافظة عجلون	705		

تأهيل الحراج والمشاتل والارشاد الزراعي في محافظة الطفيلة	710		
تأهيل الحراج والمشاتل والارشاد الزراعي في محافظة معان	717		
تأهيل عيادات ومختبرات بيطرية في محافظة معان	710	4005 برنامج حماية الثروة الحيوانية (الثروة الحيوانية والبيطرة والمختبرات سابقا)	4005
انشاء وتطوير عيادات بيطرية في محافظة الزرقاء	713		
الثروة الحيوانية والبيطرة في محافظة المفرق	715		
تأهيل عيادات ومختبرات بيطرية في محافظة الكرك	719		